زارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامـعـة عيـن تـمـوشنـت -بـلـحـاج
بـوشـعـيـب-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم للتسيير
قسم علـوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية

مذكرة مق أكاديمي

بعنـــــــــوان:

دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري –عين تموشنت

من إعداد :
الطالبة بن سعادة كوثر ابتسام

تحت إشراف :
الأستاذة: د.منقوري منال

امام اللجنة المكونة من الأساتذة :

لواتي خاتمة	أستاذة محاضرة -ا-	رئيسا
منقوري منال ابتسام	أستاذة محاضرة -ا-	مشرفا
معط الله امال	أستاذة محاضرة -ا-	ممتحنا

السنة الجامعية :2024/2023

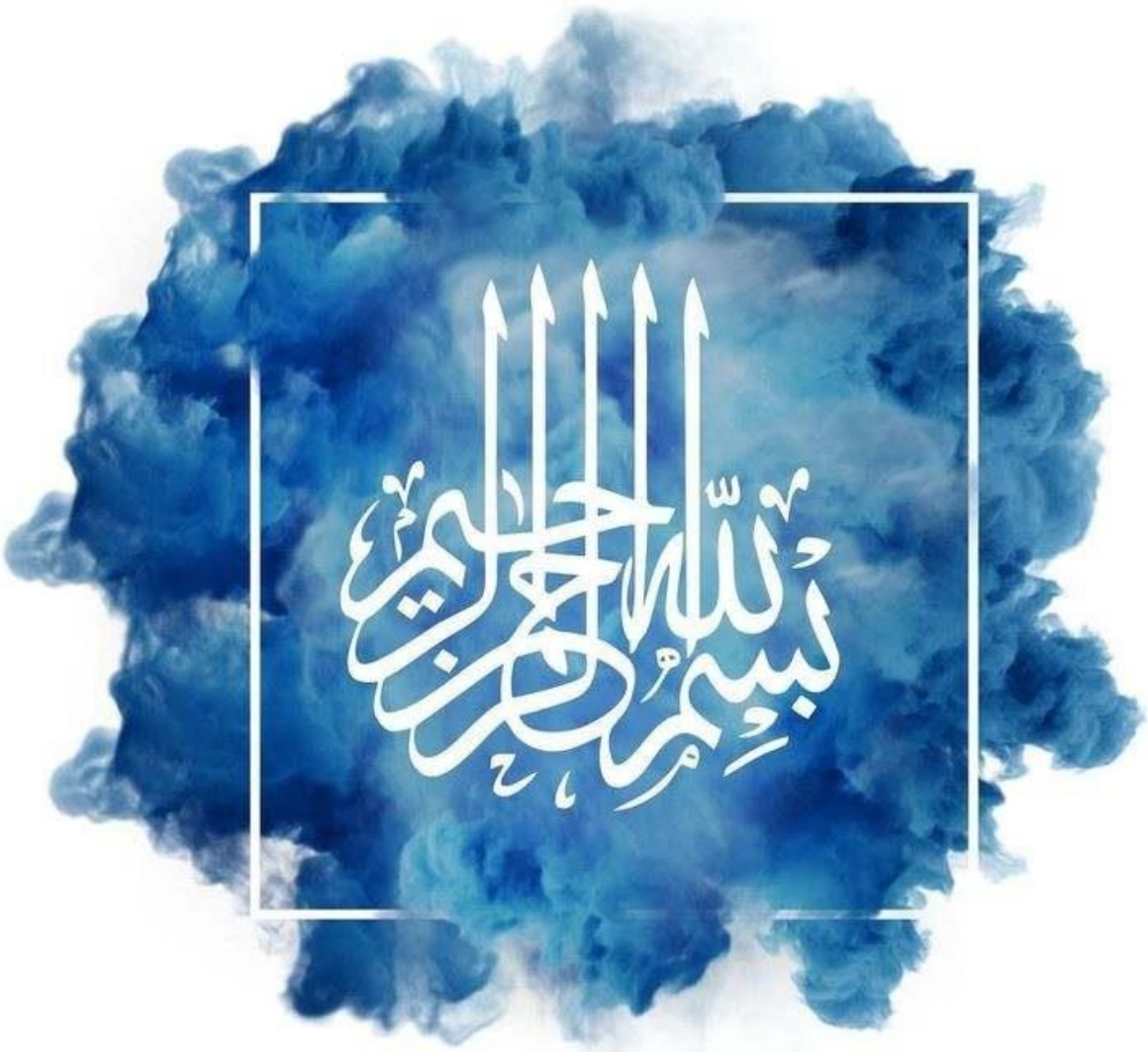
بسم الله الرحمن الرحيم

دعـــــــاء

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور ادا نجحنا و لا باليأس ادا أخفقنا و ذكرنا

ذكرنا إن الإخفاق و هو صورة التجربة الاولى التي تسبق النجاح

اللـــــهم :

إذا أعطيتنا نجاحـــا فلا تأخذ تواضعنـــا

إذا أعطيتنا تواضـــعا فلا تأخذ عزتنـــا

إذا أعطيتنا مـــــالا فلا تأخذ سعادتنـــا

إذا أعطيتنا قـــوة فلا تأخذ عقولنـــا

شـــــــــــكـــــــــــر

قال تعالى "ولئن شكرتم لازيدنكم "

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب و وفقنا إلى انجاز هذا العمل، نهدي ثمرة جهدنا هذا إلى الوالدين الكريمين و جميع الإخوة و الأخوات الذين كانوا لنا العون و السند،

نتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة

"منقوري منال ابتسام" لمساعدتها لي و إشرافها على انجاز هذا العمل .

و إلى جميع الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بمساعدتهم و نصائحهم و توجيهاتهم و إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل و في تذليل ما واجهنا من صعوبات.

إهـــــــــــــــداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي أمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرّعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب و العين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛ إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكيّ

الى زوجي الغالي وسندي في هذه الحياة سيداحمد و ابنتي فراح الين حفظها الله

و اخواتي الاعزاء صابرين مروة صفاء

و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في دواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى...

قـال الله تعالى : "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"الآية 11من سورة الرعد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	
الاهداء	ا
الشكر	ب
الملخص	ج
الفهرس	د
قائمة الجداول و الاشكال	ه
قائمة الملاحق	د
مقدمة	ث
الفصل الاول :الادبيات النظرية و التطبيقية للمراجعة الداخلية و حوكمة الشركات	
تمهيد	1
المبحث الأول :الادبيات النظرية للمراجعة الداخلية و حوكمة الشركات	2
المطلب الاول :الادبيات النظرية للمراجعة الداخلية	2
المطلب الثاني :الادبيات النظرية لحوكمة الشركات	7
المطلب الثالث :دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات	17
المبحث الثاني :الدراسات السابقة	19
المطلب الأول :الدراسات باللغة العربية	19
المطلب الثاني :الدراسات باللغة الأجنبية	20
المطلب الثالث :ما يميز الدراسات الحالية عن الدراسات السابقة	22
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني :دراسة ميدانية للقرض الشعبي الجزائري	
المطلب الثاني الأداة و الطريقة المستخدمة للدراسة	25
المطلب الثالث: تحليل خصائص العينة	26
المبحث الثالث: عرض و تحليل نتائج الدراسة	26
المطلب الاول : تحليل نتائج عبارات الاستبيان	41
المطلب الثاني : اختبار الفرضيات الدراسة	37
خلاصة الفصل	44
خاتمة عامة	46
قائمة المراجع	47

تمهيد	**27**
المبحث الاول : تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري	**28**
المطلب الأول : تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري	**28**
المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي للبنك	**31**
المطلب الثالث : اهداف البنك	**32**
المبحث الثاني : الاطار المنهجي للدراسة	**37**
المطلب الأول :عينة الدراسة	**37**
الملاحق	**50**

قائمة الجدول

رقم الجداول	العنوان	رقم الصفحة
01	**يوضح المعايير الدولية للمراجعة**	**7**
02	**درجات مقياس ليكرث الخماسي**	**28**
03	**استبيانات الموزعة و المسترجعة و المستبعدة و المقبولة**	**29**
04	**فقرات المحور الأول**	**30**
05	**فقرات المحور الثاني**	**30**
06	**معاملات الارتباط للمحور الأول**	**31**
07	**معاملات الارتباط المحور الثاني**	**32**
08	**معامل التبات المحورين**	**33**
09	**توزيع العينة حسب متغير الجنس**	**34**
10	**توزيع العينة حسب السن**	**34**
11	**توزيع العينة حسب المؤهل العلمي**	**35**

12	توزيع العينة حسب متغير الخبرة	36
13	احصائيات فقرات المحور الأول	37
14	احصائيات فقرات المحور الثاني	39
15	حساب معامل التوزيع	42
	معاملات الانحدار فرضية الرئيسية	42
16	تحليل نتائج انحدار الخطي البسيط	42

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	يوضح نموذج دراسة	ا
02	يوضح أهمية حوكمة شركات	10
03	يوضح خصائص حوكمة شركات	13
04	الهيكل التنظيمي بنك قرض الشعبي الجزائري	26
05	تحليل خصائص عينة الدراسة الجنس	34
06	تحليل خصائص عينة الدراسة السن	38
07	تحليل خصائص عينة الدراسة المؤهل العلمي	36
08	تحليل خصائص عينة الدراسة الخبرة	37

رقم الملحق	العنوان	رقم الصفحة
01	نموذج من الاستبيان	51

قائمة الملاحق

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تبيين دور المراجعة الداخلية كآلية من آليات تطبيق حوكمة الشركات،
وكذا سبل تفعيلها في الجزائر و لتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على بيانات ثانوية من كتب ومراجع

ودراسات حول الإطار العام لحوكمة الشركات، بالإضافة إلى الاتجاهات الحديثة للمراجعة
الداخلية مدعمة ببيانات أولية تمثلت في استبيان قام بدراسة آراء أهل الاختصاص من مهنيين و
مدراء أقسام المراجعة الداخلية وأكاديميين وأساتذة التعليم العالي، وقد خلصت الدراسة إلى أن عمل
المراجعة الداخلية يرتكز على ثلاثة عناصر أساسية على أساسها يتحدد درجة تأثيرها في حوكمة
الشركات.
الكلمات المفتاحية : حوكمة الشركات، المراجعة الداخلية، اطراف ذات علاقة بحوكمة الشركات

Summary :

This study aims to clarify the role of internal audit as a mechanism for implementing corporate governance.
As well as ways to activate it in Algeria, and to achieve this goal, we relied on secondary data from books and references
Studies on the general framework of corporate governance, in addition to recent trends in auditing
The Ministry of Interior is supported by preliminary data represented in a questionnaire that studied the opinions of specialists, including professionals Directors of internal audit departments, academics and professors of higher education, the study concluded that work Internal audit is based on three basic lements based on which the degree of its influence on governance is determined Companies.

Keywords :
Internal auditing ; corporate governance ; parties related to corporate

مقدّمـــــــة عامّـــــــــــــــــة

تمهيد:
حظيت حوكمة الشركات في تسعينيات القرن الماضي وبداية القرن الحالي باهتمام واسع، وذلك بعد تعرض عدة شركات في العالم للإفلاس مثل: أندرسون آرثر وأنرون سنة 2001 وكذا الأزمات المالية التي مست العالم.
ومع ظهور الشركات العملاقة، انتشارها والشركات متعددة الجنسيات في العالم، فرضت على الدول المستقبلة لهذه الشركات رفع القيود و الحواجز الجمركية لاستقطاب اكبر عدد من رؤوس الأموال و الاستثمارات إلى أراضيها، وذلك من خلال الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، والتي أصبحت معيارا يمثل وجود بيئة استثمارية واضحة المعالم تتميز بالشفافية، مما أدى إلى ولوج منافسة بين هذه الشركات على دول مختلفة، وضرورة وجود أنظمة رقابية قوية ومتطورة تمكنها بالقيام بمختلف المسؤوليات المخولة لها، والمساعدة لاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، مما دفع بالإدارة ومجلس الإدارة لهذه الشركات إلى الاستعانة بأشخاص ذوي الخبرة والكفاءة، بالمتابعة المستمرة والمراقبة لكافة أوجه نشاط الشركة، وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة، وهؤلاء الأشخاص هم المراجعون الداخليون.

1- إشكالية الدراسة:

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية إحدى أهم آليات الرقابة، وأساس النظام الرقابي الذي على أساسه يتم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وذلك لما توفره وظيفة المراجعة الداخلية من استشارات وتحليلات واقتراحات لاتخاذ لقرارات، التي يحتاجها مجلس الإدارة لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح بالشركة.
على أساس ما ذكر سابقا، قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما مدى دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري –عين تموشنت-؟

2- الأسئلة الفرعية:

قصد الإحاطة بكل جوانب الدراسة والإجابة على الإشكالية، ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:
1- ما هي المراجعة الداخلية؟
2- ما المقصود بحوكمة الشركات، وماهي أهم آليات تطبيقها؟
3-ما مدى تطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى القرض الشعبي الجزائري – عين تموشنت-؟
4-هل تساعد وظيفة المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري وذلك من خلال ضمان التطبيق السليم لمبادئها؟

3- فرضيات الدراسة:

وكإجابات مبدئية للأسئلة المطروحة وضعنا الفرضية التالية والتي سنحاول من خلال دراستنا الميدانية التحقق من مدى صحتها أو خطئها وهي كالتالي:

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتفعيل حوكمة الشركات على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري -عين تموشنت-**

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في المكانة التي تحظى بها حوكمة الشركات في الوقت الراهن، وأهمية المراجعة الداخلية كونها أحد الأسس التي ترتكز عليها الحوكمة من منطلق الفصل بين الإدارة

والملكية، إذ أن المراجعة الداخلية تساعد في فحص وتقويم النشاطات التشغيلية ونظام الرقابة الداخلية والتحقق من صحة التوجهات الإستراتيجية للإدارة وكذا صحة تطبيقها.

5- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- القاء الضوء على حوكمة الشركات و التعرف على المراجعة الداخلية.

2- دراسة ومناقشة دور المراجعة الداخلية كأحد ابرز دعائم تحقيق مفهوم الحوكمة.

3- تشخيص علاقة المراجعة الداخلية بتطبيقات الحوكمة، عوائقها وسبل تطويرها ببنك القرض الشعبي الجزائري.

6- أسباب اختيار الموضوع:

1- أهمية هذا الموضوع في ظل الفترة التي يمر بها الاقتصاد العالمي و الوطني والتحولات والانفتاح على الأسواق العالمية.

2- انتشار ظاهرة الفساد وما انجر عنها من انهيار لشركات عملاقة بسبب التقصير في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

3- الحاجة إلى تطوير آليات الرقابة خاصة بالبنوك الجزائرية، مما يساهم في تفعيل وبلورة مبادئ الحوكمة داخلها.

4- التعرف على اتجاهات تطور المراجعة الداخلية بالبنوك في ظل الاهتمام بحوكمة الشركات.

7- منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري والمنهج الوصفي والتحليلي بالنسبة للجزء التطبيقي، أما مصادر المعلومات والبيانات فهي:

- **المسح الكتابي :** جمع ما تيسر من المؤلفات والكتب والبحوث ذات العلاقة بموضوع البحث
- **الاستبيان :** حيث تم استنتاج الأسئلة استنادا لما جاء في الجزء النظري للدراسة والذي يعد مصدرا مهما للمعلومات والبيانات، وتمت معالجته الإحصائية عن طريق برنامج **SPSS نسخة28.**

8- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** لقد تم التركيز في دراستنا على المراجعة الداخلية كمتغير مستقل، أما المتغير التابع فهو حوكمة الشركات
- **الحدود المكانية**: القرض الشعبي الجزائري -عين تموشنت-؛
- **الحدود الزمانية**: تم إجـــراء التربص في البنك محل الدراســـة خلال الفترة الزمنية من **05-16 مارس 2024**، أما بالنسبة لانجاز المذكرة بصفة عامة كانت خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2024/2023؛
- **الحدود البشرية**: مستخدمي القرض الشعبي الجزائري -عين تموشنت-.

9- صعوبات الدراسة:

1-صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالبحث على مستوى البنك محل الدراسة خاصة لحداثة الاهتمام بالحوكمة؛

2-تحفظ بعض الأفراد أثناء الإجابة على بعض الأسئلة.

3-عدم إحاطة بعض مستخدمي البنك بمصطلح الحوكمة رغم تقادمه.

4-عدم احترام آجال الرد على الاستبيان وعدم الجدية في الإجابة في بعض الأحيان.
5-صعوبة مقابلة الأطراف المعنية باستقبالنا في العديد من المؤسسات الاقتصادية التي قصدناها لإجراء الدراسة الميدانية، مما جعل المؤسسة البنكية خيارنا الوحيد.

10- هيكل الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع البحث وفق منهجية IMRAD إلى فصلين:

- **الفصل الأول:** الأدبيات النظرية والتطبيقية للمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات، ويتضمن مبحثين:
  المبحث الأول تناولنا فيه مفاهيم أساسية وأهم مبادئ حوكمة الشركات وكذا المراجعة الداخلية، ثم تطرقنا للدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع البحث في المبحث الثاني.
- **الفصل الثاني:** يتضمن الجانب العملي والميداني للبحث تناولنا فيه دراسة ميدانية على مستوى القرض الشعبي الجزائري، ويتضمن مبحثين، الأول تناولنا فيه الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة، أما الثاني تناولنا فيه مناقشة وتحليل نتائج الدراسة.

11- نموذج الدراسة:

من أجل تحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة، سوف نعتمد على نموذج خاص بنا، للتعرف فيما إذا كان هناك تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع وذلك وفق الشكل الموالي:

- المتغير المستقل: المراجعة الداخلية
- المتغير التابع: حوكمة الشركات.

الشكل رقم1: نموذج الدراسة

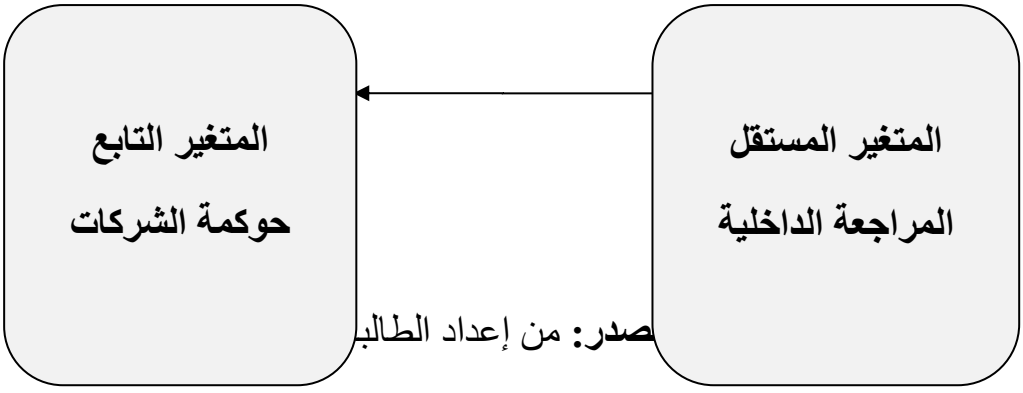

المصدر: من إعداد الطالبة

الفصل الأول:
الأدبيـــــات النظريـــــة
والتطبيـــــقيــة
للمراجعة الداخلية وحـــــوكمة الشّركات

تمهيد:

لقد تضاعف الاهتمام بمهنة المراجعة في الآونة الأخيرة، سواء الداخلية منها أو الخارجية، بعد تعدد وتوالي الأزمات و الفضائح المالية التي مست أكبر الشركات في العالم، بسبب فشل فرض ضوابط صارمة على مهنة المراجعة الداخلية كآلية لحوكمة الشركات، حيث وجهت أصابع الاتهام لهذه الأزمات إلى دور المراجعة في الشركات والى المراجعين ومراقبي الحسابات وذلك على خلفية تأكيدهم على صدق وصحة الحسابات والقوائم المالية وما تحتويه من معلومات وبيانات لا تعكس في جوانب عدة منها حقيقة الوضع، ولهذا أصبح من اللازم تطوير مسؤوليات ومهام المراجعين لبذل العناية المهنية عن طريق وضع وتطوير المراجعة الداخلية أو الخارجية بما يسمح بمنع واكتشاف وتصحيح لتفادي هذه الأزمات.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول بيان مفهوم حوكمة الشركات وأهم ضوابطها من خصائص وركائز ومبادئ بالإضافة إلى توضيح مفهوم المراجعة الداخلية وبيان أهدافه وأثره في تطبيق مبادئ الحوكمة وكذلك عرض أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والتعليق عليها.

وللإلمام بالموضوع بشكل واضح ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول: الأدبيات النظرية للمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات

-المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)

المبحث الاول: الأدبيات النظرية للمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات

المطلب الأول: المراجعة الداخلية: مفاهيم أساسية

إن التغيرات المتتالية التي مست جميع مجالات الحياة منذ نشأة الإنسان، ونخص بذلك المجالات الاقتصادية الكلية منها والجزئية ومجالات الإدارة، أدت إلى ظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقارات وزيادة المؤسسات كبيرة الحجم، الشيء الذي أدى إلى تنامي حاجات هذه الأخيرة في جميع الميادين، وكان لزاما عليها تحديد أولويات هذه الحاجات من جهة، والوقوف على الكيفية التي تتم بها تلبية تلك الحاجات بما يتوفر لديها من إمكانيات مادية وبشرية، فتولدت لديها حاجة أكبر تمثلت في الاستعانة بجهاز رقابي محكم داخليا وخارجيا، فأدى تنامي هذه الحاجة إلى تطور الممارسة المهنية للمراجعة، منذ أول ممارسة لها إلى غاية ما وصلت إليه اليوم، فمس هذا التطور فلسفتها ومفهومها وطريقة ممارستها وكذا أهدافها، كما أدى هذا التطور أيضا إلى ظهور أنواع متعددة لها .

وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب تناول مفهوم المراجعة الداخلية وإبراز أهم معاييره وأهدافه ووظائفه.

اولا: نشأة المراجعة الداخلية:

يرجع ظهور المراجعة كفكرة إلى الثلاثينيات و ذلك بالولايات الأمريكية المتحدة و من الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهورها هي رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض ثقل المراجعة الخارجية خاصة إذا علمنا أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إخضاع حساباتها لمراجعة خارجية حتى يتم المصادقة عليها.

و بقي دور المراقبة الداخلية مهمشا بحيث أنها لم تخص بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر إلى أن انتظم المراجعون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941 و كونوا ما يسمى بمعهد المراجعين الداخليين الأمريكيين IIA الذي عمل منذ إنشائه على تطوير هذه المهنة و تنظيمها.

و تماشيا مع التطورات الاقتصادية الحديثة، قام هذا المعهد بتعديل تعريفها سنة 1944 ثم سنة 1954 و 1971، بحيث نلاحظ تطور أهدافها من نظرة محاسبية، تعتمد على اكتشاف الأخطاء و الغش و التلاعبات إلى أن أصبحت تعنى بكل النشاطات و الوظائف في المؤسسة.[1]

أما في وقتنا الحاضر أصبحت المراجعة الداخلية بالغة الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر بحيث ابتدأت بنطاق ومجال ضيق يقتصر على مراجعة القيود والسجلات المالية ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة الظروف الاقتصادية.

اما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الظهور أو حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في بداية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 88/ 01 الصادر بتاريخ 12جانفي 1988 التي تنص على أنه " لا يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية

[1] شعباني لطفي : " المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين التسيير "، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003 /2004ص 70

تنظـيم هياكـل داخليـة خاصـة بالمراقبـة في المؤسسـة وتحسين بصفة مستمرة بأنماط سيرها و تسييرها".

ثانيا: تعريف المراجعة الداخلية:

لقد تعددت تعاريف المراجعـة الداخليـة بـين المعاهـد العلميـة والمتخصصـين فـي مجـال المراجعة والتي نذكر منها:

بداية، أصدر معهد المراجعين الداخلين الأمريكيين في سنة 1956 بيانا في هذا الصدد ينص على أن: " المراجعة الداخلية نشاط مستقل داخل المؤسسة لمراجعة العمليات الحسابية والمالية وغيرها وهدفها الرئيسي خدمة إدارتها فهي رقابة إدارة لقياس وتقييم فاعلية أجهزة الرقابة الأخرى.(1)

كما عرفت المراجعة الداخلية من الناحية الوظيفية بأنها: "نشاط تقييمي مستقل داخل المؤسسة بغرض فحص وتحقيق النواحي المحاسبية والمالية وغيرها من نواحي الأنشطة التشغيل للمؤسسة وذلك كأساس لخدمة الإدارة في وظيفتها الرقابية.(2)

ومن خلال هذه التعاريف يرى الباحثون أن المراجعة الداخلية هي خلية داخلية بالمؤسسة توكل إليها مهمة فحص ومراقبة جميع الأنشطة داخلها سواء كانت محاسبية مالية أو أنشطة أخرى غير المتعلقة بذلك، وهذا للتأكد من صحتها ومن دقة ما ينتج عنها من معلومات ضامنة بذلك السير الحسن للمؤسسة.

ثالثا :أنواع المراجعة الداخلية

هناك أنواع للمراجعة الداخلية نذكر منها [1]

1-المراجعة المالية Financial Audit:

هـذا النـوع مـن المراجعـة يشـمل إجـراء فحـص شـامل لسجـلات وتقـارير الإدارة المـالية، وذلك من أجل التحقق من أن الأصول والخصوم مسجلة بطريقة صحيحة في الميـزانية، وأن جميع الأربـاح والخسـائر تـم تقييمهـا بشكـ ـل سـليم. كمـا تشمـل التأكـد مـن سـلامة المركـز المـالي للشـركة وفحـص التحليـل المـالي للتـدفقات النقديـة، وأن تسجيل المعـاملات الماليـة يـتم وفقـا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما.

2-المراجعة التشغيلية (مراجعة العمليات):Operational Audit

تتضمن مراجعة العمليات إجراء فحص شامل للإدارة التشغيلية وإجـراءات وضوابط الرقابة الداخليـة وجـودة تنفيـذ المسؤوليات المرتبطـة بوظـائف الشـركة، مـع التركيـز علـى أن أموال ومـوارد الشركة تسـتخدم بشـكل كـفـء و فعال، وتشـمل المراجعـة التشـغيلية دراسـة المسـائل المتعلقة بما يلي:

-التأكـد مـن مـدى ملائمـة الـنظم الإداريـة و الرقابيـة والممارسـات التـي تهـدف إلـى السـيطرة والمحافظة على الأصول؛

- التأكد من سلامة استخدام أموال وموارد الشركة بشكل كفـء وفعال؛

-التأكد من مدى كفاية وفعالية الأنشطة والبرامج والعمليات التشغيلية بالمؤسسة.

3-مراجعة نظم المعلومات Information Systems Audit:

هذه المراجعة تشـمل مـا إذا كانـت نظـم المعلومـات تـوفر القـدر الكـافي لحمايـة أصـول الشركة، والحـفاظ على سلامة وأمن البيانات والنظم، والقدرة على ضبطها وتصحيحها فـي الوقـت

[1] علاء فرحان طالب, ايمان شيحان المشهداني, الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2011, ص ص 23- 24.

المناسب. وتشمل مراجعة نـظام المعلومات فحص النظم القائمة أو الجديدة قبل التنفيذ وبعده، وذلك لضمان أمنها وأنها تلبي احتياجات المستخدمين

4-مراجعة الالتزام Compliance Audit:

تتضـمن هـذه المراجعـة إجـراء فحـص لمختلـف البـ ـرامج والسياسـات والقـوانين والأنظمـة والعقود التي يجب الالتـزام بهـا وإتباعهـا مـن أجـل الحفـاظ علـى ا لمبـادئ التوجيهيـة المقـررة فـي المؤسسة، ويترتب على مراجعة الالتزام ما يلي:

- جمع المعلومات عن القوانين والأنظمة وغيرها من متطلبات الالتزام.
- فهم حدود المراجعة في الكشف عن الأعمال غير القانونية وسوء المعاملة..
- تقييم المخاطر التي يمكن أن تحدث جراء الأعمال غير قانونية.
- على المراجع تصميم وأداء إجراءات لتقييم المخاطر التي من شأنها أن تكشف عن الأعمال غير القانونية.

5-مراجعة الأداء Performance Audit:

تتضـمن هـذه المراجعـة فحـص مـا إذا كانـت المؤسسة تسـتعمل المـوارد المتاحـة لـديها بطريقة أكثر كفاءة وفعالية اقتصادية، تمكنها مـن تحقيـق رسـالتها وأهـدافها. ويشـمل ذلـك النظـر فـي مـدى كفايـة نظـام الرقابـة الداخليـة، وأن العمليـات أو البـرامج يجـري تنفيـذها وفقـا للأهداف والخطط المسطرة في برنامج المراجعة.

6-مراجعة الإدارة Management Audit:

الغـرض مـن هذه المراجعـة هـو فحـص وتقيـيم الأعمـال والمسـائل الإداريـة، فالنتـائج المتوقعـة مـن هـذه المراجعـة هـي إبـداء الـرأي فـي القضـايا الاستراتيجية وإعطـاء الحلـول والتوصيات[1].

رابعا: اهداف واهمية المراجعة الداخلية

1-4: أهداف المراجعة الداخلية

إن الهدف الأساسي من المراجعة الداخلية هو مساعدة أعضاء الإدارة في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم بقيام المراجع الداخلي بعمليات الفحص والتقييم وإعطاء نصائح للإدارة وتعاليق حول العمليات التي تم مراجعتها بصفة عامة، ولتحقيق أهداف المؤسسة، تسعى المراجعة الداخلية لتحقيق الأهداف التالية:[2]

- التأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات حتى يتمكن الاعتماد عليها كأساس سليم لرسم السياسات.
- المحافظة على أموال المؤسسة وموجوداتها من أي ضياع أو اختلاس أو تلاعب أو سوء استعمال.
- إطلاع الهيئات المسؤولة بالمؤسسة عن مدى مسايرة التطبيق العملي للخطط والسياسات المرسومة لتحقيق الأهداف.
- التقييم للخطط الموضوعة والإجراءات التنفيذية والسياسات المعمول بها وإبداء الرأي في الاقتراحـات البناءة لتطوير هذه الخطـط والسياسات مما يحقق كفاية إنتاجية أكبر للمؤسسة ككل.

ومما سبق يتضح أن عمل المراجعة الداخلية تمثل أهداف بعيدة المدى بحيث يتطلب الوصول إليها وتحقيقها القيام بالعديد من الدراسات والتقييمات والتحليلات.

[1] مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية (جامعة الوادي _السنة 05العدد05)2012م

[2] الصبان محمد سمير وآخرون، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996 ، ص 12

2-4: أهمية المراجعة الداخلية

ازدادت اهمية المراجعة الداخلية مع التوسع بالأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بهدف تقويم هذه الوظيفة وتطويرها ورفع كفايتها الإنتاجية ويمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

-العمل على زيادة الثقة والتأكد من سلامة المعلومات وكفايتها حتى يتسنى لمستعمليها لاتخاذ القرارات وتخفيض مخاطر اتخاذ القرارات غير السليمة.

-إعطاء مصداقية لما تقدمه الشركة من بيانات ومعلومات محاسبية لمالكي المؤسسات والمساهمين في راسمالها.

- الموردون والمتعاملون مع الشركة فيم كذلك يهتمون بنتائج المراجعة حتى يتعرفوا عمى مدى سلامة مركزها المالي والسيولة المتاحة لديها.

- تحدد أهمية المراجعة الداخلية بالدور الذي تؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية لإدارة المؤسسة، وتتضح بصورة خاصة من الاتجاه المتزايدة خلال السنوات العشر الأخيرة والذي ينادي بضرورة تحسين الأداء الرقابي للمؤسسة ويمكن أن يرجع ظهور هذا الاتجاه إلى ثلاثة عوامل وهي زيادة حالات فشل المؤسسات او افلاسها والتغيير في أنماط الملكية وتغيرات في البيئة النظامية التي تعمل في الشركة.

خامسا : معايير المراجعة الداخلية

المعايير الدولية للمراجعة الداخلية التي تم وضعها من قبل معهد المراجعين الداخليين الأمريكيين (IIA) وهذه المعايير مقسمة إلى معايير عامة ومعايير الأداء :

1-المعيار 1000 الأهداف، الصلاحية والمسؤولية : أي تحديد الأهداف والصلاحيات ومسؤوليات نشاط المراجعة الداخلية

2-المعيار 1100 الاستقلالية والموضوعية : أي أن نشاط المراجعة الداخلية يكون مستقلا، وعلى المراجعين أن يتسموا بالموضوعية أثناء تأدية عملهم

3-المعيار 1200 البراعة وبذل العناية المهنية : يجب تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية ببراعة وعناية مهنية؛

4-المعيار 1300 الرقابة النوعية وبرامج التحسين: أي أن إدارة المراجعة الداخلية تضع برنامج للرقابة النوعية، التحسين، الذي يغطي جميع أعمال المراجعة الداخلية، ويراقب فعالتها بشكل مستمر

5-المعيار رقم 2000 إدارة نشاط المراجعة الداخلية : على مدير المراجعة الداخلية إدارة نشاط المراجعة الداخلية بفعالية، للتأكد من أنه يضيف قيمة لشركة

6-المعيار رقم 2100 طبيعة عمل المراجعة الداخلية: يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقييم والمساهمة في تحسين أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة

7-المعيار رقم 2200 التخطيط المهمة العمل : على المراجعين الداخليين وضع وتكوين خطة لكل مهمة؛

8-المعيار رقم 2300 تنفيذ المهمة : يجب على المراجعين الداخليين تعريف، تحليل، تقييم وتدوين المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمة

9-المعيار رقم 2400 توصيل النتائج: على المراجعين توصيل النتائج المهمة مباشرة الى من يهمه الأمر

[1] رابح عبد المجيدٌ، دور المراجعة الداخليةٌ في تفعيلٌ حوكمة الشركات، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيلٌ شهادة ماستر أكاد يميٌ ، شعبة علوم مالية ومحاسبة، ، جامعة مستغانم، 2019 / 2020 ، ص12

10-المعيار رقم 2500 متابعة التقدم : على مدير قسم المراجعة الداخلية وضع والمحافظة على نظام لمراقبة ومتابعة النتائج التي تم التقرير عنها للإدارة

11-المعيار رقم 2600 قبول الإدارة للمخاطر: عندما يعتقد مدير قسم المراجعة الداخلية أن الإدارة قد قبلت مستوى من المخاطر غير مقبول، عليه مناقشة الأمر مع الإدارة التنفيذية، وإذا لم يتم حل هذه المسائل المتعلقة بالمخاطر، فإنه على مدير القسم التقرير عن ذلك لمجلس الإدارة لإيجاد الحل[1].

جدول رقم (2-1): المعايير الدولية للمراجعة

رقم المعيار	المعايير العامة	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الغرض والسلطة والمسئولية	2000	أنشطة التدقيق الداخلي
1100	الموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	الكفاءة والعناية المهنية	2200	تخطيط المهمة
1300	جودة الضمان وبرامج التحسين	2300	أداء المهمة
		2400	نتائج ألاتصال
		2500	برامج المراقبة
		2600	قبول الإدارة للمخاطر

المصدر: جمعة احمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2005، ص96

المطلب الثاني: حوكمة الشركات

أولا: مفهوم حوكمة الشركات

1-المفهوم اللغوي:

إن مصطلح الحوكمة حديث في اللغة العربية، فبعد عدة محاولات ومشاورات مع عدد، من خبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين المهتمين بهذا الموضوع تم اقتراح مصطلح حوكمة

[1] خالد الخطيب، عصام قريط، مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها "حالة الاردن ومصر،" ورقة بحث، المؤتمر الثالث للحوكمة، القاهرة، 2009،ص.05

المؤسسات ويعني هذا المصطلح عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، وكما أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغويا نظام مراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيما للشفافية والموضوعية والمسؤولية وبناء على ما تم عرضه سابقا لمفهوم اللغوي لحوكمة المؤسسات يمكن تقديم مجموعة من التعاريف التي نوجزها فيما يلي[1]

-إدارة الشركة لتعظيم أدائها.

-تنفيذ الأنظمة الكفيلة بتجنب الغش وتضارب المصالح والتصرف غير المقبول.

-تقوم الحوكمة على أنظمة تستخدم للرقابة على الشركة ومجلس ادارتها وأعضائه.

-هي أنظمة يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل يحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات فيما بين عدة أطراف مثل: مجلس الإدارة والهيئة الإدارية والمساهمين، ويرسم القواعد المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر والرقابة عليها.

-هي مجموعة القواعد الموجهة لمساعدة المسيرين في الالتزام بالتسيير بطريقة شفافة، وفي إطار هدف

المساءلة على قاعدة واضحة على أن تساهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة عبر نشاطات هؤلاء في .مجال التسيير والتي لا تستبعد أي عنصر من النشاط الإنساني.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف الخاص بالباحثين كما يلي:[(2)]

أن حوكمة الشركات تمثل مجموعة القواعد والإجراءات التي تنظم مختلف العلاقات في الشركة وتقلل من صور التعارض والاختلاف بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين وذوي المصلحة

2-المفهوم الاصطلاحي لحوكمة الشركات:

لقد تعددت التعاريف حول مفهوم حوكمة الشركات بتعدد واختلاف وجهات نظرهم، وذلك لتداخل هذا المفهوم في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، ونظرا لارتباط هذا المفهوم بمجموعة من الأطراف وهي المساهمين والإدارة ومجلس الإدارة و الفئات المختلفة من أصحاب المصالح. ونذكر منها ما يلي:

1-تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD)

(organisation de coopération et de développement économique)

اول من اهتم بهذا الموضوع حيث قدمت اول تعريف لها عام 1999بانها :النظام الذي تستخدمه لشركة في عملية الاشراف و الرقابة في عملياتها كما انها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في الشركة بين مجلس الإدارة والمدرين و حملة الأسهم و أصحاب المصالح الأخرى (حماد ط 2005) .

2-تعريف مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

(société financier internationale)

هي النطام التي يتم من خلاله إدارة الشركات و التحكم في اعمالها (اثر تطبيق الحوكمة على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المساهمة 10 ، 11اكتوبر 2016)

3-**تعريف صندوق النقد الدولي (FMI)**

(fonds monétaire international)

[1] نرمين أبو العطا، **حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية**، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن،2003 . ، ص 02

عرفه على انهدا المصطلح ينسحب على جميع العناصر التي يتم عن طريقها حكم الدولة بما فيها من السياسات الاقتصادية و الأطراف التنظيمية و التشريعية وضعف مناخ الحوكمة ينعكس بالسلب على النشاط الاقتصادي و مصلحة المواطنين [1]

يمكن الاستنباط من هده التعاريف بان الحوكمة هي مجموعة من القوانين و الإجراءات و النظم و القرارات و التعليمات التي تهدف وفق استراتيجية معينة في تحقيق الجودة و التمية بالسلوب و الأداء المسكرين من الأطراف الأساسية في تحقيق اهداف الشركة و أيضا في تحديد المسؤول و المسؤولية و يمكن استخلاص اهم العناصر الحوكمة من خلال التعريفات السابقة :

- مجموعة من الانظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات
- تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة و المديرين و المساهمين و أصحاب المصالح
- وجوب ان تدار الشركات لصالح المستثمرين
- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله اهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء

مويل اللازم بتكلفة أقل مما يعينها على التوسع في نشاطها وتقليل المخاطر وبناء الثقة مع أصحاب المصالح.

ثانيا :اهمية حوكمة الشركات

تعمل حوكمة الشركات على تحقيق عدة جوانب خاصة بالإدارة وتكريس وتجسيد قيم العدالة والمسؤولية والشفافية ونزاهة المعاملات وتعزيز سياسة القانون ضد الفساد ووضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة ومنع الإساءة لاستخدام السلطة الإدارية

. ويمكن إبراز وتوضيح أهمية حوكمة المؤسسات من عدة جوانب مختلفة نذكرها فيما يلي :(3)

1-أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للشركة

إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل مع توافر الإدارة الجيدة و لذا تكون القيمة الاقتصادية للشركة أكبر، بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد المؤسسات على الوصول إلى أسواق المال و الحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل مما يعينها على التوسع في نشاطها و تقليل المخاطر و بناء الثقة مع أصحاب المصالح.

2-أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للمستثمرين وحملة الأسهم

تهدف حوكمة الشركات إلى حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين، وترمي أيضا إلى تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية علاوة على الحد من حالات تضارب المصالح، إذ أن التزام المؤسسة بتطبيق معايير الحوكمة يفَعل دور المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة الشركة، ومعرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم[2].

[1] لطفي أمين السيد أحمد، **المراجعة الدولية وعولمة رأس المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2005 ، ص 69

[2] كنزة عبابسة، متطلبات إرساء الحوكمة في القطاع البنكي الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصاديدة، تخصص مالية، جامعة أم البواقي، ،2017ص.12

3-أهمية حوكمة الشركات بالنسبة لأصحاب المصالح الآخرين:

تسعى حوكمة الشركات إلى بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة والعاملين او مورديها ودائنيها وغيرهم، فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة مجتمع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الإستراتيجية

4-أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للاقتصاد:

تسهم حوكمة الشركات في رفع مستوى كفاية الاقتصاد، لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل على حد سواء، زيادة على .تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي [1]

الشكل رقم (2) : أهمية حوكة الشركات

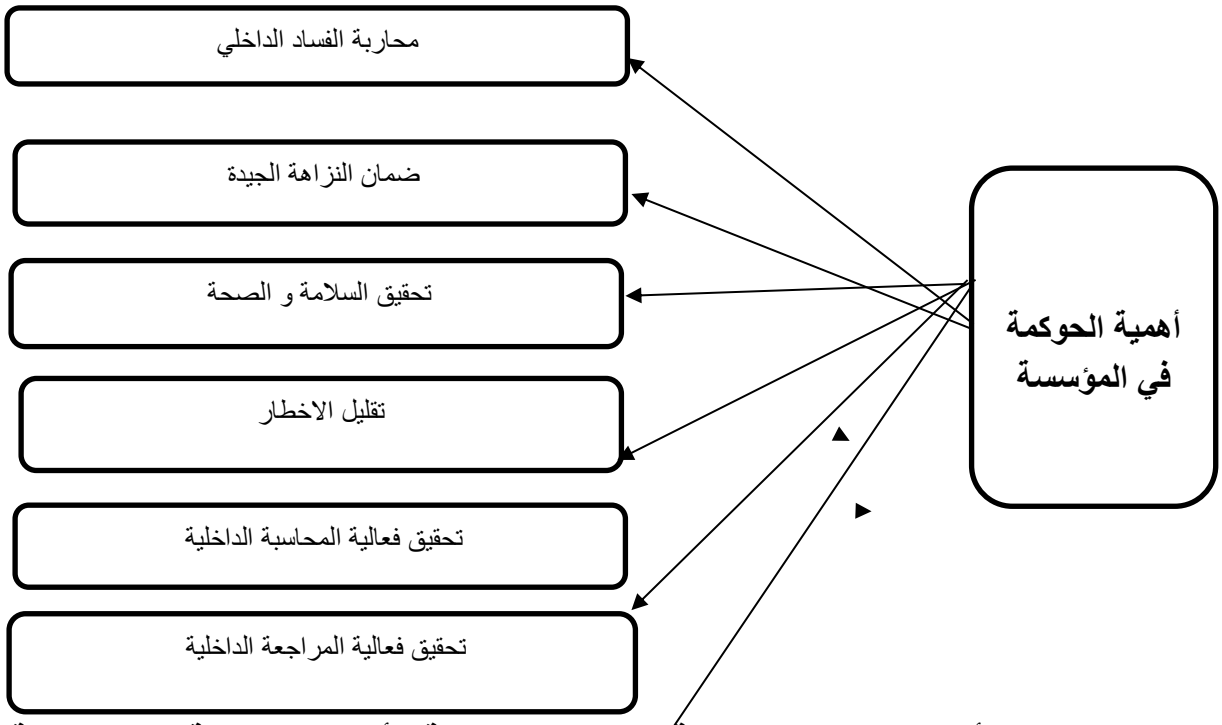

المصدر: محسن أحمد الخضري، حوكمة المؤسسات، طبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص. 58

ثالثا: أهداف حوكمة الشركات

يمكن أن تتلخص أهداف حوكمة الشركات من خلال النقاط التالية :[1]

1-تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.

2- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المحاسبة.

3-مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.

4-تعميم ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتعارف عليها.

5- زيادة ثقة المستثمرين في سوق المال.

6-التنبؤ بالمخاطر المتوقعة وادارتها.

7-تعظيم الأرباح وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد

رابعا: خصائص حوكمة الشركات

[1] محمدحسن يوسف، **محددات الحوكمة و معاييرها**-مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، مصر، جوان 2007 ، ص27

تتمثل خصائص حوكمة الشركات فيما يلي:[2]

أولا: الانضباط

يعني إتباع مستوى أخلاقي مناسب وصحيح، وهذا الانضباط يتحقق من خلال:

- بيانات واضحة للجمهور
- وجود الحافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر اعلى للأسهم
- الالتزام بالأعمال الرئيسية المحددة بوضوح.
- التقدير السليم لحقوق الملكية.

ثانيا: الشفافية

يقصد بها تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث، كما تعني العلنية في مناقشة الموضوعات، وحرية تداول المعلومات كما تتحقق هذه الشفافية من خلال:

- الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة.
- نشر التقدير السنوي في موعده.
- الحفاظ على المعلومات وعدم تسريبها قبل الإعلان عنها.
- الإفصاح العادل عن النتائج الختامية.
- تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

ثالثا: الاستقلالية

ويعني لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل وتتحقق من خلال:

- وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن مجلس الإدارة العليا.
- وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو لجنة مراجعة مستقل
- وجود لجنة لتحديد المكافآت يرأسها عضو إدارة مستقل
- وجود مراجعين خارجيين غير مرتبطين بالمؤسسة[1].

رابعا: المساءلة

إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن طريق تقديم كشف حساب عن تصرف ما وتشمل المساءلة جانبين هما: التقييم أو العقاب. ويعني أن يتم أولا تقييم العمل ثم محاسبة القائمين عليه وتتحقق من خلال:

- ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية.
- التصرف بشكل فعال ضد الافراد الذين يتجاوزون حدودهم
- التحقيق الفوري في حالة إساءة الإدارة العليا.
- وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.

خامسا: المسؤولية

أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة، وتتحقق ب:

- وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله.
- وجود لجنة مراجعة تراجع تقارير المراجعين الداخليين وتشرف على أعمال المراجعة الداخلية.
- الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة.
- عدم قيام مجلس الإدارة الإشرافي بدور تنفيذي.

سادسا: العدالة

[1] علي عبد الغني اللايذ، يونس عليان الشوبكي وأخرون، اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، مجلة التقدني، المجلد 26،العددد 04،جامعدة الشدرق الاوسط الأردن ، 2013، ص 16

يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة، وتتحقق العدالة عن طريق:

- المكافآت والعدالة لأعضاء مجلس الإدارة.
- المعاملة العادلة لكافة الموظفين.
- حماية حقوق المساهمين.
- إعطاء المساهمين حق الاعتراض عند إساءة إدارة حقوقهم.

سابعا: المسؤولية الاجتماعية

ويقصد بها المؤسسة كمواطن جيد يتحقق هذا من خلال وجود سياسة واضحة تؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي، يتضح أن الشفافية والمساءلة والمصداقية تعد من العوامل المهمة لتفعيل الحكومة وتطوير الأطراف المؤسسية وتحسين كفاءة افراد المجتمع والمؤسسات في صنع القرارات والقوانين، ومراقبة مستوى الأداء[1].

الشكل رقم03 : خصائص حوكمة الشركات

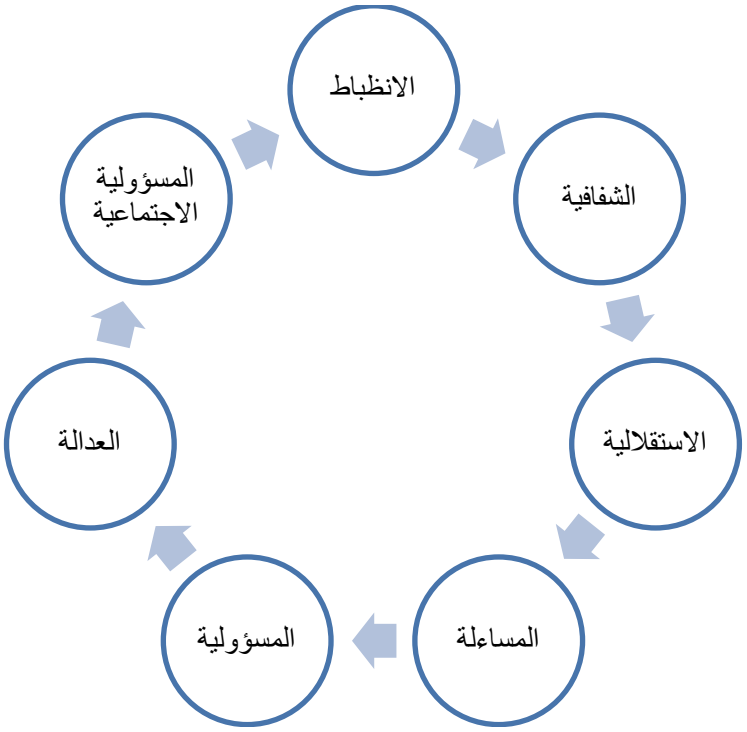

رابعا: آليات حوكمة الشركات

[1] علي عبد الغني اللايذ، مرجع سبق ذكره ، ص 16

من خلال ما سبق فإن لحوكمة الشركات عدة آليات يمكن تقسيمها إلى قسمين: آليات داخلية وآليات خارجية يمكن توضيحها كما يلي[1]:

1-الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تؤثر آليات حوكمة المؤسسات الداخلية على أنشطة وفعاليات المؤسسة، واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة ويمكن تصنيف آليات حوكمة المؤسسات الداخلية فيما يلي:[2]

1-1 دور مجلس الإدارة

يرى كل من سينغ وهارينتا أن مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ انه يحمي رأس المال المستثمر في المؤسسة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا.

كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية المؤسسة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أداءها، وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة.

ولكي تكون هذه الحوكمة فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة المؤسسة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للمؤسسة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء المؤسسة والإفصاح عن ذلك

2-1 لجنة المراجعة

لقد حظيت لجنة المراجعة في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية، والمحلية المتخصصة والباحثين، وبخاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة المراجعة كأداة من أدوات حوكمة المؤسسات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسة أو الشركة، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير.

3-1 لجنة المكافآت

تعتمد توصيات اغلب الدراسات الخاصة بحوكمة المؤسسات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. وفي مجال المؤسسات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، وذلك لضمان تعزيز مصالح المؤسسة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية

4-1 لجنة التعيينات

يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهارتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من المؤسسة، ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات منها:[3]

-أن تقوم لجنة التعيينات في المؤسسة مع مجلس الإدارة بوضع المهارات والخبرات المطلوب توفرها لدى عضو مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين.

1-زياني دليلة ،مرجع سبق ذكره، ص 36

2-طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)**، ط 2، الدر الجامعية، مصر، 2007 .ص: 25

3 جمعة ،احمد حلمي،المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع/الاردن2005

-يجب على لجنة التعيينات أن تضع آليات شفافة للتعيين، بما يتضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين.
-أن تقوم اللجنة مع بقية أعضاء مجلس الإدارة بتقييم المهارات المطلوبة للمؤسسة باستمرار.
-يجب أن تقوم اللجنة بالإعلان عن الوظيفة المطلوبة، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعيين

5-1 المراجع الداخلي:

تؤدي وظيفة المراجع الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة، إذا انها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة المؤسسة. حيث يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في المؤسسة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي.

وفي هذا السياق يرى أرش بولت أن كل من المراجع الداخلي والخارجي يعد آلية مهمة من آليات المراجعة ضمن إطار هيكل الحوكمة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير.

وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة، فقد أكدت لجنة كاد بيري على أهمية مسؤولية المراجع الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها.

2. الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

تتمثل آليات حوكمة المؤسسات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على المؤسسة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من اجل تطبيق قواعد الحوكمة ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يلي[1]:

1- المنافسة وسوق العمل الإداري

تعد منافسة السوق أحد الآليات المهمة لحوكمة المؤسسات، ويؤكد على هذه الأهمية كل من هيس و إرب ا فيدو وذلك بقولهم إذا لم تقم الإدارة بواجبها بالشكل الصحيح فإنها سوف تفشل في منافسة المؤسسات التي تعمل في نفس الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس. وعليه فإن منافسة سوق المنتجات أو الخدمات يؤثر على سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري وللإدارة العليا، وهذا يعني أن إدارة المؤسسة في حالة الإفلاس سوف يكون له تأثير سيئ على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة، إذ غالبا ما تحدد اختيارات الملائمة للتعيين أنه يتم استثناء إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركم إلى الإفلاس أو التصفية.

2- الاندماجيات والاستحداثات

مما لا شك فيه أن الاندماجيات والاستحداثات هي من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم ويشير كل من جوهن وكيديا إلى وجود العديد من الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى أن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة

[1] علي عبد الغني اللايذ، يونس عليان الشوبكي وأخرون، اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، مجلدة التقدني، المجلدد ،26العددد ،04جامعدة الشدرق الاوسط الأردن ، 2013 ،ص.106

على سلوك الإدارة بشكل فعال، وفي الغالب ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج.

3-المراجع الخارجي

يؤدي المراجع الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة المراجعين في نوعية تلك الكشوفات، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة المراجعين في اختيار المراجع الخارجي والاستمرار في تكليفه، يرى باركر وأبوات إن لجان المراجعة المستقلة والنشيطة سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المراجعين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه المؤسسة.

يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للمؤسسات، إذ يساعد المراجعون الخارجيون هذه المؤسسات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام. ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية على إن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف والتبصر والحكمة:

- من جهة، التحقق مما إذا كانت المؤسسات تعمل ما هو مفروض أن تعمله ويفيد في اكتشاف ومنع الفساد الإداري والمالي
- أما التبصر فانه يساعد متخذي القرارات، وذلك بتزويدهم بتقييم مستقل للبرامج والسياسات، العمليات والنتائج.
- وأخيرا تحدد الحكمة الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة.

ولإنجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المراجعون الخارجيون التدقيق المالي، وتدقيق الأداء، والتحقق والخدمات الاستشارية وقد أكدت بعض المنظمات المهنية والهيئات التنظيمية على ضرورة اخذ وظيفة التدقيق الداخلي بنظر الاعتبار من المراجع الخارجي.

4- التشريعات والقوانين

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة. لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

5- محلل الأوراق المالية

ربما لا تعترف معظم الكتابات الخاصة بحوكمة المؤسسات بمحلل الأوراق المالية كآلية من آليات حوكمة المؤسسات. وعلى الرغم من ذلك، ولأن محلل الأوراق المالية لديه وبصورة مستمرة معلومات أدق عن المؤسسات أفضل من معلومات معظم المستثمرين، فقد أكدت العديد من الدراسات على اعتبار محلل الأوراق المالية آلية فعالة لمراقبة المؤسسة وتحديد المشاكل وعرضها على المساهمين، حيث تتمثل المهمة الرئيسية للمحلل في تقييم الأوراق المالية ومن تم التوصية بسعر الشراء وبسعر البيع إلى عملائهم معتمدين في هذه التوصيات على تقييماته.

كما يتعين على محلل الأوراق المالية تقديم تقديرات للأرباح والتي تتبعها المؤسسات من أجل مساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم بصدد الشراء والبيع. [1]

[1] محمد عبد الحليم عمر، **محاضرة الجوانب المحاسبية للحوكمة**، دورة حوكمة الشركات، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للاقتصاد الأسلامي

وبصفة عامة ينقسم المحللون الماليون إلى نوعين، محللو جانب الشراء ومحللو جانب البيع:

- ويظهر النوع الأول عندما يقوم المستثمرون المؤسسون للصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار بتعيين محللي الأوراق المالية وهدفهم من ذلك أن يساعدهم المحللون في اتخاذ قراراتهم بصدد الأسهم التي يتعين على الصندوق شراؤها، لذلك يشار إليهم بمحللين الجانب الشرائي، ولا تنشر توصيات هؤلاء المحللين للجمهور حيث يتم استخدامها بواسطة المستثمرين المؤسسين فقط.[1]
- أما النوع الأخر فيظهر عندما تعين مؤسسات السمسرة وبنوك الاستثمار هي الأخرى المحللين الماليين، حيث يأمل هؤلاء المحللون أن تثمر أبحاثهم عن فوائد كافية في سوق الأوراق المالية مما سيعود على المؤسسات التابعة لها بالمكاسب من جراء عمولة سمسرة المضاربة وأتعاب عمليات الاكتتاب. ولذلك يشار إلى محللي الأوراق المالية لبنوك السمسرة وبنوك الاستثمار بمحللي جانب البيع، وفي الكثير من الأحيان يتم نشر توصيات محللي جانب البيع للجمهور. ويعتمد العديد من الجمهور على هذه التوصيات وبالتالي يعتبر محللو جانب البيع آلية من آليات حوكمة المؤسسات.

المطلب الثالث: علاقة المراجعة الداخلية بحوكمة الشركات

أولا: دور المراجعة الداخلية في التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات

إن الدور الذي يلعبه المراجع الداخلي ولجان المراجعة الداخلية في إنجاح تطبيق الحوكمة وفي إعداد تقارير مالية تتضمن بيانات ومعلومات مالية تتميز بالدقة، والتماثل والملائمة في الوقت المناسب، ما يكسبها ثقة مستخدميها الخارجيين، خاصة المستثمرين.

ولمعرفة كيف يمكن التأكد من علاقة الربط بين نجاعة المراجعة الداخلية في التطبيق السليم للحوكمة يستدعي التعرف على بعض الجوانب المحاسبية لحوكمة الشركات، والتي مصدرها بالدرجة الاولى المراجع الداخلي الذي يعتبر أحد أهم ركائز الحوكمة ويقدم رؤية موضوعية لوضعية الشركة، وذلك من خلال تأكيد دقة الحسابات أو تقديم تقارير عن الوضعية المالية للشركة، ومن هذه الأبعاد نذكر:

1-المساءلة والرقابة المحاسبية

يعني ضرورة قيام المساهمين بمساءلة أعضاء مجلس الإدارة، والذين يتعين عليهم توفير البيانات والمعلومات اللازمة، لأن المساهمين لديهم المسؤولية والحق باعتبارهم ملاكا، وقد أشارت المعايير الموضوعة من قبل بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003، والخاصة بحوكمة الشركات إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الاساسية للمؤسسة.[2]

2-المراجعة الداخلية

تساعد المراجع الداخلية في نجاح الحوكمة وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة من خلال الرقابة الداخلية والتي تعمل على تقييم الأداء من الجانب المحاسبي والمالي للمؤسسة، خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة عليها، فالمراجعة الداخلية تساعد في حماية أموال المؤسسة والخطط

[1] عمر اقبال توفيق المشهداني، تدقيق التحكم المؤسسي في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02،2012 ،ص 227،228

[2] عمر اقبال توفيق المشهداني، ص 227

الإدارية الموضوعة من خلال ضمان دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسة العامة للمؤسسة والمساهمة في إدخال تحسينات على الأساليب الإدارية والرقابية المعتمدة.

3-تحقيق الإفصاح والشفافية

كما تم التعرض له سابقا وضمن مبادئ الحوكمة فان الإفصاح هو أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، الإفصاح الأمثل والشفافية في عرض المعلومات المتعلقة بالأداء العام للشركة وخاصة المالي والمحاسبي، يعد من الدعائم الأساسية لنجاح تطبيق الحوكمة وإنتاج المعلومات ذات الجودة العالية، وبالتالي المساهمة في تحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.[1]

ثانيا: دور المراجعة الداخلية في تعظيم القيمة للأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات

1-تعظيم القيمة للعملاء

يضع هذا الدور المراجع الداخلي أمام تحدي يتمثل في سعيه لاكتساب مهارات جديدة تساير التطور في مختلف مجالات العمل في الشركة ليس هذا فحسب بل تطوير اليات تنفيذ مهامه بما يدعم جهود الشركة في تعظيم القيمة أو المنفعة المتحققة للعميل، وفي إطار تغيير النظرة إليه من مجرد مستهلك لمنتجات وخدمات المؤسسة الى شريك في عملية الحوكمة، وطالما أن فاعلية تنفيذ الحوكمة تتوقف على كفاءة الرقابة الداخلية في المؤسسة فهناك يتضح بعد دور اخر للمراجع الداخلي في زيادة القيمة المتحققة للعميل.

2-تعظيم القيمة للمساهمين:

ينوب مجلس الإدارة عن المساهمين في إدارة أموالهم، وهذا يعني أن المجلس مسؤول بالوكالة عن الوفاء باحتياجات ومصالح المساهمين، والمتمثلة في ضرورة الإفصاح عن مدى فاعليته في إدارة ما أوكل إليه من مهام حيث تمثل التقارير المالية التي يشرف مجلس الإدارة على إعدادها معيارا يتم على أساسه اتخاذ قرارات وسلوكيات من طرف المستثمرين الحاليين والمرتقبين، وهنا تضح دور المراجعة الداخلية كعنصر فعال في ضمان دقة ونزاهة التقارير المالية وتعزيز قدرة المساهمين على مساءلة مجلس إدارة المؤسسة، وكذا مساهمتها بالتعاون مع الإدارات المسؤولة في الحد من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، حيث تساعده هذه الميزة مما يضمن الاستخدام الأمثل لأصول المؤسسة، حمايتها من الأخطار التي قد تنشا نتيجة الغش أو عدم الالتزام بالقوانين والإجراءات المطبقة في المؤسسة.

3-تعظيم القيمة لأصحاب المصالح:

يتمثل أصحاب المصالح في الموظفين والموردين والدائنين والاتحادات النقابية، الذين لهم مصالح فردية أو جماعية في نجاح المؤسسة واستمراريتها، فهي التي توفر فرص العمل وتدفع الضرائب وتقدم السلع والخدمات، فاستمرارية المؤسسة تمثل مصلحة مشتركة للمساهمين والأطراف الأخرى المرتبطة والمتأثرة بنشاطها، ولا تتوقف استمرارية المؤسسة على مدى كفاءة وفعالية عملياتها، بل أيضا التحسين المستمر لتلك العمليات، وهنا يبرز دور المراجعة الداخلية حيث يمكنه من خلال التقييم الذاتي لنظم الرقابة الداخلية، ومساهمتها في إدارة المخاطر وتعزيز قدرة المساهمين على مساءلة مجلس إدارة الشركة والرفع من مستوى وجودة كفاءة عمليات المؤسسة وتعظيم ما يتولد عنها من قيمة أو منفعة لأصحاب المصالح.

---

[1] ليندة صدلي، أثر جودة المراجعة في تضييق فجوة التوقعات بين المراجع الخارجي ومستخدمي القوائم المالية، مذكرة مقدم يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق حلاسبي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2013،ص.67-66

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1- دراسة حمادي نبيل الموسومة بعنوان: التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات دراسة حالة مجمع صيدال -وحدة الدار البيضاء الجزائر العاصمة "رسالة ماجستير بالمحاسبة والمالية، جامعة الشلف، سنة 2008

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز كيفية الاستفادة من التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات حيث تطرق في الإطار النظري للتدقيق الخارجي وحوكمة الشركات وقام بإسقاط الدراسة النظرية على مجمع صيدال لمعرفة واقع التدقيق الخارجي في المجمع ودوره في تطبيق الحوكمة، حيث اعتمد تحليل استبيانين، الاستبيان الأول تم توجيهه الى فئات مختلفة من داخل وخارج المجمع لمعرفة واقع مبادئ الحوكمة في المجمع أما الاستبيان الثاني فتم توجيهه الى المدقق الخارجي للمجمع لتحديد دوره كأداة لإرساء مبادئ الحوكمة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التدقيق الخارجي من خلال مساهمته في تطبيق الحوكمة بالمجمع يسعى إلى التقليل من فجوة التوقعات من خلال اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية، بالإضافة إلى دراسة القوائم المالية المستقبلية للشركة، ويتحقق هذا من خلال التخطيط المحكم لعملية التدقيق والاعتماد على جميع المؤشرات التي تبين مدى قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط وليس الاعتماد فقط على المؤشرات المالية

2- دراسة إبراهيم إسحاق نسمان، بعنوان دور **إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة الماجستير في المحاسبة والتمويل، سنة 2009**

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين، مع عرض سريع لمفهوم حوكمة المصارف، وبيان أهميتها وأهدافها ومبادئها، ومن ثم التطرق إلى دور المراجعة الداخلية وتطور الميثاق الأخلاقي وتطور المعايير المهنية للمراجعة الداخلية في ضوء المهام والمسئوليات المتعلقة ا الغرض.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

أن هناك تأثير كبير للميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية على حوكمة المصارف، وأن تطور معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيسي في تحسين الحوكمة في المصارف لإنجاز العديد من الأهداف، ولضمان تنفيذ أعمال الحوكمة يجب أن يتواجد التنظيم الإداري والمهني المتكامل والذي يشتمل على وجود مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية ولجنة إدارة المخاطر إلى جانب وظيفة مراقبة الامتثال.

3- دراسة سامح رفعت أبو حجر, إيمان أحمد محمد رويحه بعنوان , دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر, بحث مقدم المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة كلية التجارة – جامعة القاهرة حول **"المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة.**

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور المراجعة الداخلية في دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية حيث اتضح من خلال البحث والدراسة أن للمراجعة الداخلية دور فعال في إعادة هيكلة نظام الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر إلا انه تم التطرق الى الجانب النظري أكثر من التطبيقي حيث ان أراء واجتهادات الباحثان كانت بموجب اجتهادات شخصية.

4- دراسة هيدوب ليلى ريمة، الموسومة **ب" بعنوان :المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات – دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار،ENTP) رسالة ماستر بالمحاسبة، جامعة ورقلة ،سنة2012.**

هدفت الدراسة إلى إبراز دور حوكمة المؤسسات، من خلال تحديد مختلف المبادئ والقواعد الجيدة لإدارة المؤسسات، مع بيان الاتجاهات الحديثة للتدقيق وخاصة ما يتعلق بوضع معايير لتدقيق حوكمة الشركات استنادا الى معايير التدقيق المتعارف عليها.

توصلت الدراسة الى أن الحوكمة تحتل الآن أهمية كبيرة على مستوى العالم، في ظل ما يشهده العالم اليوم من التحولات والذي تلعب فيه الشركات الخاصة دورا كبيرا ومؤثرا، ومن التوصيات التي قدمها الباحث ضرورة الاستفادة من معايير التدقيق ومعايير الحوكمة في وضع مجموعة من المعايير خاصة بتدقيق حوكمة الشركات، ووضع نموذج محدد لتدقيق حوكمة الشركات.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1- The Influence of Corporate Gouvernance Mechanisms on the Quality : jenny goodwin and jean lin seow of Financial Reporting and Auditing": Perceptions of Auditors and Directors in singapore.

تناولت الدراسة تأثير آلية حوكمت الشركات علي جودة التقارير المالية ودور المديرين والمراجعين في ذلك بالتطبيق على الوحدات الاقتصادية في سنغافورة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى تأكيد دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في عملية الحوكمة وفي تحقيق جودة التقارير المالية، بالإضافة إلي أهمية القواعد الأخلاقية في ذلك

2- **دراسة آيت خلف عبد الغني الموسومة :La Gouvernance d'Entreprise: Pratique .Banques Publiques Algériennes"** مذكرة ماجستير مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، سنة 2002

تمحورت هذه الدراسة حول كيفية مساهمة حوكمة الشركات في تطوير وعصرنة البنوك الجزائرية من خلال دراسة مختلف القوانين والآليات المنظمة لهذا القطاع في الجزائر ومدى تطابقها مع القواعد التي وضعتها المنظمات الدولية لحوكمة البنوك والمشكلات التي تحول دون عصرنة البنوك الجزائرية، والبحث عن الحلول التي تجنب البنوك شبح الإفلاس الذي أدى إلى حدوث أزمات عالمية.

ويلاحظ ان الطلبة لم يتناول دور الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وأحكام الرقابة على العمليات التي تقوم بها البنوك.

3- Jan Cattrysse "Reflections On Corporate Governance And The Role Of The Internal : Roeselare, Belgium Auditors", Roularta Media Group, 2005

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار الإطار العام لحوكمة المؤسسات وتبيين الدور الحديث للمراجعة الداخلية في ظل البيئة الحالية، وخلصت الدراسة إلى أن حوكمة المؤسسات أصبحت مطلب ضروري للمؤسسات الحديثة، وزادت أهميته مع الايارات المالية التي مست كبريات المؤسسات العالمية، كما بينت أن دور المراجعة الداخلية تغير في ظل المستجدات الراهنة وأصبح آلية مهمة لتطبيق حوكمة المؤسسات

4- Corporate Governance And Audit Process: Msood Fooladi and Maryam Farhadi

مداخلة في المؤتمر الدولي للعلوم الانسانية والثقافة، جامعة سنغافورة، سنة 2011

هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين حوكمة الشركات وعملية التدقيق من خلال مراقبة جودة عملية إعداد التقارير المالية للتقليل من التباين القائم بين المديرين وأصحاب المصالح.
ولاستكمال الدراسة أجريت مقابلة مع اثنين من المحاسبين القانونيين لمعرفة تصورات وآراء الخبراء في عملية التدقيق وتأثرها بمجلس الإدارة ومدى تطبيق مبادئ الحوكمة، وخلصت الدراسة إلى أن المدققين ينظرون إلى أن مجلس الإدارة بأنه يتحكم في عملية التدقيق ومهما تم التخطيط لها إلا ان مجلس الإدارة له الدور الأهم في تدقيق الحسابات ويبقى له نفوذ هذا ما يتفق مع نظرية الوكالة في انتهازية الوكلاء..
وما يلاحظ في هذه الدراسة هو انه تم إبراز علاقة مجلس الإدارة بعملية التدقيق لمعرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في حين تم إهمال المبادئ الأخرى والتي لا يتم تحقيق مستوى فعال للحوكمة إلا بتطبيقها كلها.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسات الحالية بالسابقة

من خلال عرض والتعقيب على الدراسات والأبحاث السابقة، نلاحظ أنه يوجد اختلاف واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها، ولكن يمكن القول أن كل دراسة من الدراسات السابقة اتسمت بخاصية معينة حيث أن كل واحدة منها تناولت الموضوع من زاوية أو أكثر من زوايا موضوعنا، كما أنه حاولنا الربط بين مختلف أفكار وأهداف هذه الدراسات من أجل التوصل إلى وضع إشكالية بحثنا والتي تهدف إلى معرفة المدى الذي يمكن ان تساهم من خلاله المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات ويمكن تلخيص مميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:
1-إبراز أهم العوامل المحددة لعمل المراجعة الداخلية والتي تؤثر في تطبيق حوكمة الشركات.
2-إبراز أهمية الحوكمة من خلال عرض أهم المبادئ والركائز وغيره من الأمور التي يمكن أن يكون لها تأثير بعملية المراجعة الداخلية.
3-التعرف على أراء عينة الدراسة التي شملت مستخدمي القرض الشعبي الجزائري – عين تموشنت-
4- محاولة تكوين نتيجة حول دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات حسب الرأي الأكاديمي والرأي المهني.
5-العوامل التي تساهم بها المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات.

خلاصة الفصل الأول

بعد دراستنا لهذا الفصل الخاص بالمدخل التمهيدي للمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات:
تطرقنا فيه لمفهوم المراجعة الداخلية ومعاييرها وأنواعها وأهم أهدافها وكذا المعايير الدولية لها بالإضافة الى الياتها ، مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها وأهدافها وخصائصها وكذا مبادئها بإضافة الى آلياتها الداخلية والخارجية وكذلك عرض اهم الدراسات السابقة والتي تناولت زاوية او عدة زوايا من موضوعنا ومقارنتها بدراستنا.
مما سبق يمكن ان نستنتج ما يلي:
يتوقف دور المراجعة الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات على ضرورة توافر الفهم المشترك بين المراجعين الداخليين والأطراف المستفيدة من حوكمة الشركة لكيفية جعل المراجعة الداخلية نشاطا يضيف قيمة للشركة ويحمي حقوقهم بها أن المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات ترتكز أساسا على الضوابط الداخلية، بالإضافة إلى ذلك تحتاج الى مجموعة من الآليات التي تضمن الاستغلال الأمثل لموارد الشركة لتحقيق أهدافها.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري

تمهيد:

في هذا الفصل، سنستعرض الدراسة الميدانية التي أجريت في بنك القرض الشعبي الجزائري بهدف دراسة دور التدقيق الداخلي في حوكمة البنك. تأتي أهمية هذه الدراسة من الدور الحيوي الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تعزيز الشفافية، الامتثال، وإدارة المخاطر، وهي عناصر أساسية لتحقيق حوكمة فعّالة. سيتم تسليط الضوء على كيفية تطبيق ممارسات التدقيق الداخلي في البنك وأثرها على عمليات الحوكمة.

سنبدأ بتقديم نبذة عن بنك القرض الشعبي الجزائري، ثم نستعرض منهجية البحث المستخدمة، تليها نتائج الدراسة وتحليلها، وأخيرًا نناقش التوصيات المستخلصة من هذه الدراسة.

المبحث الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري

المطلب الأول: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري

هو عبارة عن مؤسسة اقتصادية تجارية وهو وكالة تابعة لمديرية استغلال وهذه الأخيرة هي مجموعة جهوية تابعة للمديرية العامة بالجزائر التي مقرها الاجتماعي (2بول فار العقيد عميروش الجزائر العاصمة) وتأسست المديرية العامة في ديسمبر 1970

ثانيا: لمحة عن الوكالة:

أنشأت وكالة القرض الشعبي الجزائري بعين تموشنت سنة 1970تحت الرقم الاستدلالي 190ومقرها الأول كان بساحة الحرية، وتشرف وكالة عين تموشنت على عمل 24مستخدما.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم 04 الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

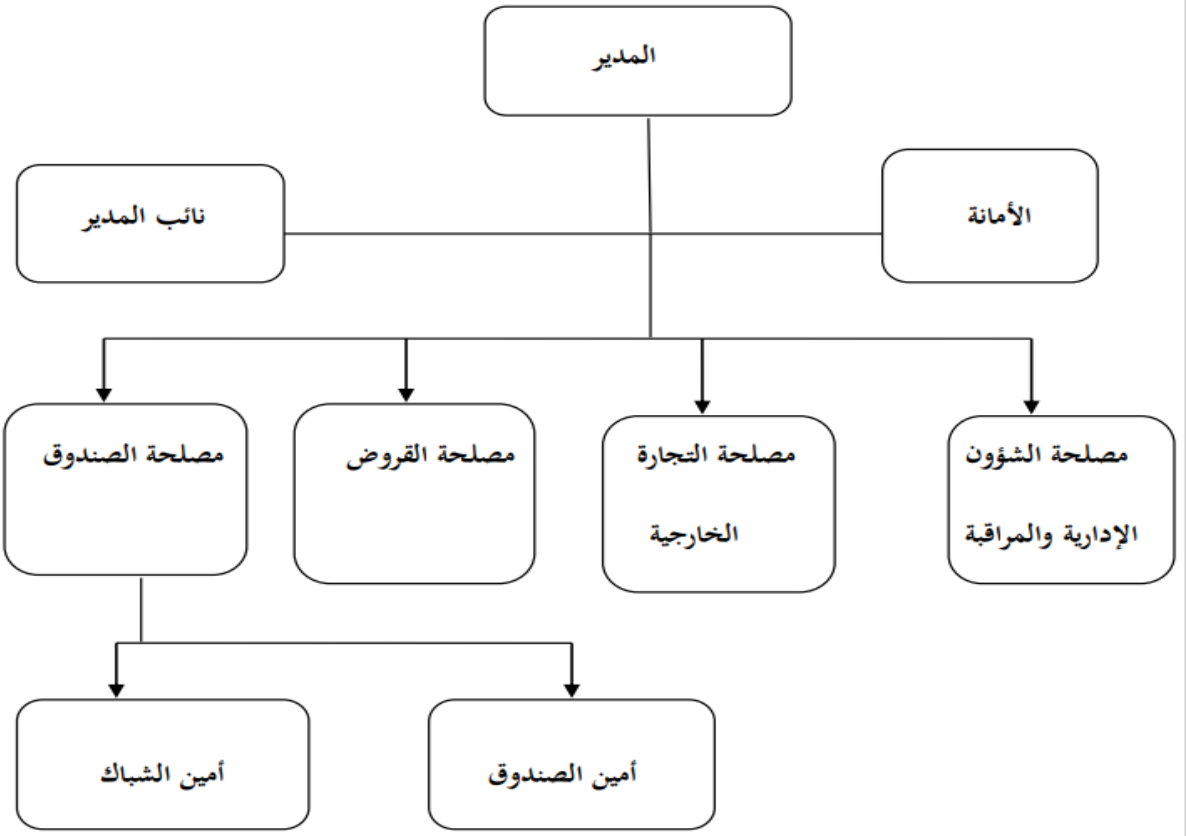

المصدر: وثائق البنك محل الدراسة

يتكون الهيكل التنظيمي للبنك من:

1-مدير الوكالة: هو قمة رأس الهرم الإداري التابعة للمجمع وله الحق بالإشراف على كل المصالح، وهو المسؤول الأول على تسيير النتائج التجارية للوكالة ومن أهم أعماله ما يلي:

-السهر على السير الحسن لمختلف العمليات البنكية وتوجه المرؤوسين وتوعيتهم.

-السهر على تطبيق القواعد والعمل بالقوانين السارية.

-يقوم بدور التخطيط، التنسيق، الرقابة والقيادة لتحقيق الأهداف الوكالة المسطرة.

2-أمانة الوكالة: تقوم بتسهيل مهمة القيام بكل الأعمال المكتبية للمدير، تقوم بوظيفة الاستقبال للعملاء والزبائن3-. نائب المدير: يقوم بإنابة المدير ويقوم أيضا بمهام تلقي طلبات القروض في الوكالة وكذا قيامه بالربط بين مصلحة القروض ومصلحة التحصيلات (متابعة الزبائن المتحصلين على القروض في مدى استجابتهم لجدول اهتلاك القروض.

-مصلحة القروض تقوم بوظيفة متابعة ودراسة ملفات القروض بالاعتماد على معايير مضبوطة من ناحية الاقراض والتحصيل.

-مصلحة الصندوق: تعد من أهم مصلحة في الوكالة حيث تكون دراسة كل عمليات الإيداع والسحب على مستوى هذه المصلحة.

-مصلحة الشؤون الإدارية والمراقبة: تظم هذه المصلحة ثلاث مصالح وهي: مصلحة الشؤون القانونية، مصلحة الأرشيف، ومصلحة التحصيلات. كما تعطي هذه المصلحة قراراتها فيما

يخص القروض المعجزة، وكذا التحقق من العمل اليومي لجميع الشبابيك خاصة شباك الصندوق ومراقبة جميع العمليات الإدراية.
-مصلحة التجارة الخارجية: تقوم بوظيفة التدقيق في الحسابات والملفات التابعة لها.
أمين الصندوق: وهو الذي يقوم بالإشراف على المسحوبات والإيداعات المالية في الصندوق وكذا الإشراف على الأعمال المتعلقة بالصراف الآلي للبنك
أمين الشباك: وهو الذي يقوم بمهمة خدمات التحويلات و الخدمات السريعة.

المطلب الثالث: أهداف البنك

لجأ بنك القرض الشعبي الجزائري إلى القيام بأعمال ونشاطات عددية للوصول إلى إستراتيجية جعله مؤسسة بنكية كبيرة وهذا بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي وتتمثل الأهداف الرئيسية في:
-توسيع وتنويع جودة الخدمات.
-الحصول على أكبر حصة في السوق.
-تحسين نوعية وجودة الخدمات.
-تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج في تحصيل القروض وفي جذب موارد إضافية.
-جلب العملة الصعبة.
-المساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي والوطني.
-الرفع من قيمة الدخل القومي.
-تقديم أحسن الخدمات من أجل جلب الزبائن.
-تحقيق أكبر مردودية.
-بقاء أكبر بنك على مستوى الترتيب الوطني.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

سنتناول في هذا المبحث منهج الدراسة، ومصادر جمع البيانات وعينة الدراسة ومختلف الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة، وأداة الدراسة من حيث الصدق والثبات.

المطلب الأول: منهج وعينة الدراسة .

أولا: منهج الدراسة .

تم الاعتماد في هذا الجزء من الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يساعد على تحقيق أهداف الدراسة، بحيث يهدف إلى توفير البيانات والمعلومات التي تم جمعها عن طريق توزيع الاستبيانات على أفراد العينة وتصنيفها وتحليلها لتحقيق تصور أفضل وأدق للموضوع محل الدراسة وهذا باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي **SPSS V. 28**

ثانيا: مصادر جمع البيانات.

اعتمدنا في جمع البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية على :

<u>الاستبيان:</u>

لمعالجة الجوانب التحليلية للدراسة، لجأنا للاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة رسمية للبحث حيت قمنا بجمع البيانات من خلال تصميم استبيان تكون من معلومات شخصية أساسية ومحورين كالتالي:

- **المحور الأول: التدقيق الداخلي**
- **المحور الثاني: حوكمة البنك**

وللإجابة على فرضيات الدراسة استعملنا مقياس **"ليكرث الخماسي"** لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان وكما يوضحه الجدول التالي :

الجدول (1-2): درجات مقياس "ليكرث الخماسي."

الإستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من اعداد الطالبة

كما تم تحديد طول خلايا المقياس "ليكرث الخماسي" وذلك بحساب المدي 5 – 1= 4 تم تحديد طول الخلية عن طريق قسمة المدي على خلايا المقياس 4÷5=0,80 بعد ذلك نضيف طول الخلية إلى أصغر قيمة في المقياس وهي 1 وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وهكذا حتى نصل الي الحدود الدنيا والعليا لكل خلية وتكون كما يلي:

-إذا كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين 1و 1.80 يصنف في الخلية بدرجة استجابة غير موافق بشدة.

-إذا كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين 1.80و 2.60 يصنف في الخلية بدرجة استجابة غير موافق.

-إذا كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين2.60و 3.40 يصنف في الخلية بدرجة استجابة محايد.

-إذا كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين 3.40و 4.20 يصنف في الخلية بدرجة استجابة موافق.

-إذا كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين 4.20و 5 يصنف في الخلية بدرجة استجابة موافق بشدة.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة .

- **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة عين تموشنت
- **عينة الدراسة:** بهدف إجراء الدراسة تم توزيع الاستبيان على مجموعة من أفراد مجتمع الدراسة والذين تم اختيارهم عشوائيا وبدون تحيز، حيث بلغ عددهم 35موظفاً، وتمكنا من استرجاع30 استبيان تام قابل للتحليل.

الجدول رقم(2-2) : الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والمستبعدة والمقبولة

الاستبيانات	عدد الموظفين
الاستبيانات الموزعة	35
الاستبيانات المسترجعة	30
الاستبيانات المستبعدة	00
الاستبيانات المقبولة	30

المصدر: بالاعتماد على مخرجات SPSS.V.28

رابعا: فرضيات الدراسة

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتفعيل حوكمة الشركات على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري -عين تموشنت-عند مستوى المعنوية 5%

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتفعيل حوكمة الشركات على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري -عين تموشنت-عند مستوى المعنوية 5%

المطلب الثاني: الأداة والطريقة المستخدمة في الدراسة

أولا: أداة الدراسة

من أجل قياس متغيرات الدراسة استخدمنا استبيان قياس دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، الذي يتكون من أسئلة شملت متغيرات الدراسة وينقسم بدوره الى جزئين رئيسين:

الجزء الأول: البيانات الشخصية

يشمل استبيان البيانات الشخصية على متغيرات الجنس، السن، المستوى التعليمي، والخبرة.

الجزء الثاني: متغيرات الدراسة

المحور الأول: التدقيق الداخلي: تضمن هذا الاستبيان 14 فقرة كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (3-2): فقرات المحور الاول

المحور	عدد الفقرات
التدقيق الداخلي	14 فقرة (من الفقرة 01 إلى الفقرة 14)

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الاحصائي V SPSS .28

المحور الثاني: حوكمة البنك : تضمن هذا الاستبيان 14 فقرة أيضا كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (4-2): فقرات المحور الثاني

المحور	عدد الفقرات
حوكمة البنك	14 فقرة (من الفقرة 15 إلى الفقرة 28)

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الاحصائي V SPSS .28

ثانيا: صدق الاستبيان

الصدق :يقصد بصدق أداة الدراسة أن عبارات الاستبيان تقوم بقياس ما وضعت لأجله، حيث قمنا بالتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان، حيث تم عرض الاستبيان على الأستاذ المشرف ومجموعة من الأساتذة المحكمين، وبعد تصحيحه تم توزيعه على أفراد العينة.

اختبار صدق أداة الدراسة

الصدق الظاهري (للمحكمين :) تم التأكد من صدق الاستبيان من خلال صدق المحتوى وعرضه على مجموعة من الاساتذة المحكمين لأبداء آرائهم وملاحظاتهم، وبناء عليها وعلى اقتراحاتهم التي تركزت في مجملها على تغيير صياغة بعض الأسئلة، التنويه لبعض الأخطاء النحوية والمنهجية في طلب تعبئة الاستبيان وفي صياغة أسئلة.

صدق الاتساق الداخلي :تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان من خلال حساب معدل الارتباط" **بيرسون** " بين درجة كل عبارة من عبارات المحور مع الدرجة الكلية لعبارات البعد الخاص بها. وعليه نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية**H0** : لا يوجد ارتباط بمعنى[-1.1] r≠

الفرضية**H1**: يوجد ارتباط بمعنى[-1.1] r=

أ. **محور التدقيق الداخلي**: تم حساب صدق الاتساق الداخلي والذي يوضح علاقة اتساق كل فقرة مع فقرات المحور الكلية

الجدول (5-2): معاملات الارتباط للمحور الاول

رقم الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
الفقرة 01	0.314	0.032
الفقرة 02	0.246	0.034
الفقرة 03	0.311	0.036
الفقرة 04	0.375	0.038
الفقرة 05	0.195	0.044
الفقرة 06	0.071	0.05
الفقرة 07	0.478	0.03
الفقرة 08	0.274	0.08
الفقرة 09	0.108	0.049
الفقرة 10	0.071	0.05
الفقرة 11	0.166	0.01
الفقرة 12	0.138	0.02
الفقرة 13	0.244	0.07
الفقرة 14	0.173	0.04

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS V .28

نلاحظ أن كل فقرات المحور الاول دالة معنويا عند مستوى دلالة 0.05 مح الفقرات الكلية للمحور الذي تنتمي إليه ومنه نستنتج أن هذا المحور متسق داخليا و صالح لمواصلة باقي مراحل التحليل.

ب. محور حوكمة البنك:

الجدول (6-2): معاملات الارتباط للمحور الثاني

رقم الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
الفقرة 15	0.193	0.290
الفقرة 16	0.437	0.012
الفقرة 17	0.443	0.011
الفقرة 18	0.538	0.001
الفقرة 19	0.564	0.001
الفقرة 20	0.439	0.013
الفقرة 21	0.157	0.390
الفقرة 22	0.154	0.400
الفقرة 23	0.437	0.012
الفقرة 24	0.490	0.004
الفقرة 25	0.531	0.002
الفقرة 26	0.642	0.000
الفقرة 27	0.487	0.005
الفقرة 28	0.571	0.001

ذ

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS V .28

نلاحظ أن كل فقرات المحور الثاني دالة معنويا عند مستوى دلالة 0.05 (عدا 3 فقرات)ومنه نستنتج أن هذا المحور في المجمع متسق داخليا و لصالح لمواصلة باقي مراحل التحليل.

ثالثا: ثبات أداة الاستبيان:

قمنا بقياس أداة الدراسة باستخدام معامل الارتباط ألفا كرونباخ **(alpha de Cronbach)** الذي يحدد مستوى قبول أداة القياس، وهناك فرضيتين بالنسبة لهذا المعامل وهما:

الفرضيةH0 : عدم مصداقية البيانات إذا كان AC<.0.7

الفرضيةH1 : هناك مصداقية البيانات إذا كانAC>0.7

وكلما كان أكبر من 0,6 يعني أن الأداة تتمتع بثبات مقبول ويمكن توضيح ذلك من خلال توضيح اختبار الثبات من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-7): معامل الثبات للمحورين

المحور	معامل الثبات ألفا كرونباخ
التدقيق الداخلي	0.802
حوكمة البنك	0.777

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي V SPSS .28

نلاحظ أن معامل الثبات أكبر من 0.7 و من فإن الاستبيان قابل و صالح لمواصلة الدراسة.

رابعا: الطرق المستخدمة في القياس

التكرارات والنسب المئوية :من أجل التعرف على الصفات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة المدروسة، واظهار نسب اجابات افراد عينة الدراسة.

المتوسط الحسابي :من أجل التعرف او لمعرفة درجة موافقة على الاسئلة من طرف أفراد العينة المدروسة لكل فقرة

الانحراف المعياري :من أجل التعرف على مدى انحراف إجابات أفراد العينة ومدى تشتتها أو تركزها فكلما اقتربت قيمته من الصفر يعني تركز الإجابات وعدم تشتتها.

معامل الثبات (ألفاكروميباخ :) الهدف منه قياس مدى ثبات أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان

معامل ارتباط بيرسون :لاختبار صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحاور مع الدرجة الكلية لمحور.

معامل بيرسون :لمعرفة مستوى الارتباط الاحصائي بين المتغيرين.

تحليل الانحدار البسيط :والذي يستخدم لمعرفة مدى تأثير متغير مستقل واحد على متغير تابع واحد.

المطلب الثالث: تحليل خصائص العينة

فيما يلي سوف نتطرق الى دراسة خصائص مبحوثي عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية (الديموغرافية)

أولا: الجنس

الجدول (2-8): توزيع العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	22	73.3

أنثى	8	26.7
المجموع	30	100.0

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS V .28

يظهر لنا من خلال الجدول مايلي :نجد في متغير "الجنس" أن أغلبية أفراد العينة من الذكور بنسبة 73.3 % حيث بلغ عددهم 22 أما الاناث بلغت نسبتهن 26.7% بعدد 8 إناث

الشكل: رقم 05 تحليل خصائص عينة الدراسة- الجنس.

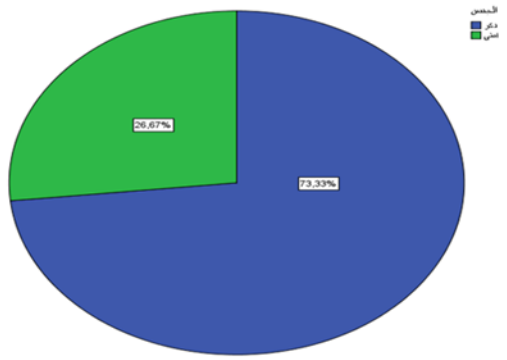

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS V .28

ثانيا: السن

الجدول (9-2): توزيع العينة حسب متغير السن

العمر	التكرار	النسبة %
من 16 الى 25	10	33.4
بين 26 الى 35 سنة	11	36.6
بين 36 و 45 سنة	5	16.6
46 سنة فأكثر	4	13.4
المجموع	30	100.0

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS V .28

يظهر لنا من خلال الجدول بالنسبة لمتغير "السن" ان أعلى النسب سجلت عند الافراد الذين تتراوح اعمارهم بين 26 و 35سنة بنسبة 37.5% حيث بلغ عددهم 12 ،ثم فئة الافراد الذين تتراوح اعمارهم بين 16 و 25سنة بنسبة 31.3% وعددهم 10افراد تليها فئة الافراد الذين تتراوح اعمارهم بين 36 و 45سنة بنسبة 18.8% وبلغ عددهم6، ثم فئة الافراد الذين تجاوز سنهم 45 سنة بنسبة 12.5% و عددهم 4 أفراد، وبهذا نستنتج أن العينة تغلب عليها فئة الشباب مما يعكس الجهود المبذولة في تشبيب الطاقم البشري.

الشكل:06 تحليل خصائص عينة الدراسة- السن.

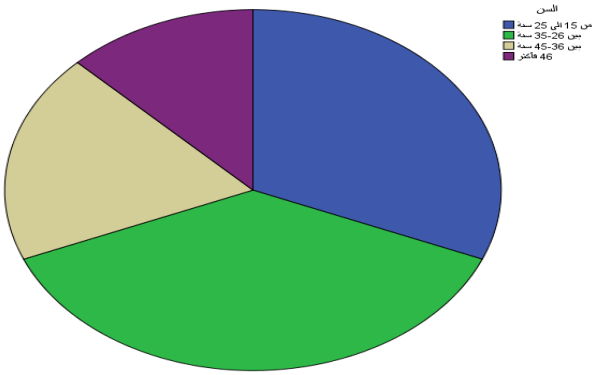

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS V .28

ثالثا: المستوى التعليمي

الجدول (10-2): توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ابتدائي	0	0.0
متوسط	0	0.0
ثانوي	3	10.0
الجامعة	27	90.0
التكوين المهني	0	0.0
المجموع	30	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS .28 V

نلاحظ ممن خلال الجدول أن افراد العينة ينقسمون بين جامعيين بنسبة 90 % وعددهم 27 ، و بين ذوي المستوى الثانوي بعدد 3 أفراد مشكلين نسبة 10 %

وبهذا نستطيع القول أن أغلب أفراد العينة يمتلكون مستوى علمي عال مما يسمح لهم بالإجابة على عبارات الاستبيان بكل دقة ووضوح

الشكل:07 تحليل خصائص عينة الدراسة– المؤهل العلمي.

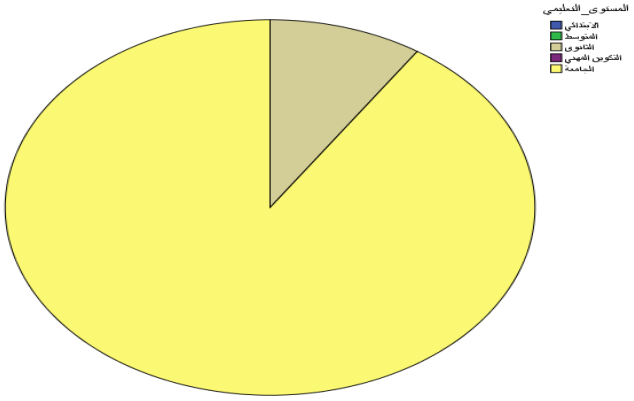

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي V SPSS .28

رابعا: الخبرة

الجدول (11-2): توزيع العينة حسب متغير الخبرة

عدد سنين الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 4 سنوات	7	23.3
من 4 الى 10 سنوات	10	33.3
من 11 الى 15 سنة	6	20.0
أكثر من 15 سنة	7	23.3
المجموع	30	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي V SPSS .28

نلاحظ من خلال الجدول أن فئة الافراد ذوي الخبرة من 4 الى 10 سنوات هم أكثر فئة بعدد 10 افراد بنسبة 33.3% ، تليها فئة الافراد ذوي الخبرة أقل من 4 سنوات و عددهم 7 بنسبة 23.3 % متساوية مع فئة الافراد الذين تتجاور خبرتهم 15 سنة ، و في الاخير فئة الافراد الذين تتراوح خبرتهم بين 11 و 15 سنة بنسبة 20 % وعددهم 6 ، وبهذا فإن العينة تتشكل من نسب متكافئة من حيث الخبرة مما يمنح الفرصة للجميع في الاجابة بشكل متكافئ.

الشكل:08 تحليل خصائص عينة الدراسة- الخبرة

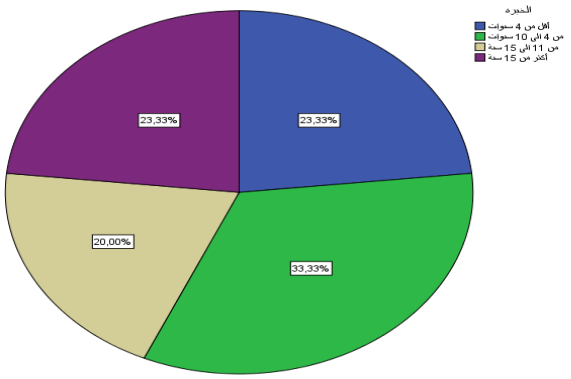

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي V SPSS .28

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة

يتضمن هذا المبحث كل من تحليل نتائج محاور الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة، ونتائج اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: تحليل نتائج عبارات الاستبيان

لتسهيل عملية التقييم لفرضيات الدراسة وتحليل النتائج وجب علينا أولا تفريغ مخرجات SPSSفي الجدول التالي:

أ. المراجعة الداخلية:

الجدول (12-2): احصائيات فقرات المحور الاول

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	الترتيب
		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما				
يقوم المدقق الداخلي للبنك بعمله بكل موضوعية	تك	0	2	4	23	1	3.77	0.626	موافق	12
	%	0.0	6.7	13.3	76.7	3.3				
يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية داخل البنك	تك	0	2	5	19	4	3.83	0.747	موافق	08
	%	0.0	6.7	16.7	63.3	13.3				
يلتزم المدقق الداخلي بمعايير الأداء خلال القيام بمهامه داخل البنك	تك	0	3	4	20	3	3.77	0.774	موافق	09
	%	0.0	10.0	13.3	66.7	10.0				
يقوم المدقق الداخلي بتقديم الخدمات الاستشارية لسير عمل البنك	تك	0	3	3	22	2	3.77	0.728	موافق	10
	%	0.0	10	10	73.3	6.7				
يساهم المدقق الداخلي في تحسين ادارة	تك	1	1	1	22	5	3.97	0.809	موافق	04
	%	3.3	3.3	3.3	73.3	16.7				

المخاطر الخاصة بالخدمات البنكية									
يقوم المدقق الداخلي بعملية فحص لكافة العمليات التي يقوم بها البنك	تك	0	3	1	23	3	3.87	0.730	موافق	05
	%	0.0	10	3.3	76.7	10				
تعمل ادارة التدقيق الداخلي على اخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية	تك	0	1	1	21	7	4.13	0.629	موافق	01
	%	0.0	3.3	3.3	70	23.3				
يتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي بالبنك الوسائل المادية والبشرية الضرورية لتحسين أداء وظيفة التدقيق الداخلي	تك	0	0	4	23	3	3.97	0.490	موافق	02
	%	0.0	0.0	13.3	76.7	10				
يتميز نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة بدقة المعلومات المحاسبية والمالية المتحصل عليها	تك	0	2	4	21	3	3.83	0.669	موافق	06
	%	0.0	6.7	13.3	70	10				
يتميز نظام الرقابة الداخلية بالتحديث الدوري وفق متطلبات التغيير في السياسات المحاسبية والمالية	تك	0	2	5	19	4	3.83	0.747	موافق	07
	%	0.0	6.7	16.7	63.3	13.3				
تعمل لجنة التدقيق على التاكد من مدى التزام البنك بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات	تك	0	0	6	19	5	3.97	0.615	موافق	03
	%	0.0	0.0	20.0	63.3	16.7				
تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من ملاءمة وسلامة نظام الرقابة الداخلي وتطويره بما يواكب التطور الحاصل في عمليات وأنشطة البنك	تك	0	2.0	5.0	21.0	2.0	3.77	0.679	موافق	11
	%	0.0	6.7	16.7	70	6.7				
تقوم لجنة التدقيق بمهام الاشراف على اعداد القوائم المالية مما يؤدي الى زيادة فعالية الحوكمة على مستوى البنك	تك	1	2	5	18	4	3.73	0.907	موافق	13
	%	3.3	6.7	16.7	60	13.3				
يتم اجراء عملية متابعة لضمان تطبيق التوصيات التي يقدمها المدقق الداخلي	تك	1	3	5	20	1	3.57	0.858	موافق	15
	%	3.3	10.0	16.7	66.7	3.3				
المتوسط الحسابي العام							**3.57**	**0.612**	موافق	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي V SPSS .28

يتضح من الجدول أن إجابات افراد مجتمع الدراسة على العبارات التي تقيس محور التدقيق الداخلي (المراجعة الداخلية) **إيجابية حيث** بلغ متوسط الموافقة ب (3.57) ضمن الفئة **3.4-4.2** و هو مستوى مرتفع بناءا على مقياس ليكرت الخماسي مما يدل على أن مجموع افراد الدراسة موافقون بنسبة عالية على اعتماد و اهتمام االبنك على التدقيق الداخلي بكل شفافية ودقة وذلك بغرض زيادة فعالية الحوكمة على مستوى البنك، و قد رتبنا الفقرات من الاولى الى الاخيرة حسب متوسط الاجابة حيث :

- احتلت العبارة رقم 07 الترتيب الأول من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي قدره 4.13 و انحدار معياري قدره 0.629 و نسبة موافقة بلغت23.3+70=93.3% وقد كانت موافقة الافراد عالية على تطبيق ادارة التدقيق الداخلي لنظم الرقابة الداخلية وذلك بصفة دورية .
- احتلت العبارة رقم 14الترتيب الأخير من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي قدره 3.57 و انحدار معياري قدره 0.858 و نسبة موافقة بلغت66.7+3.3=70% وقد كانت موافقة الافراد عالية في إشارة الى حرص البنك على متابعة تطبيق التوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي حتى تتم عمليات التدقيق الداخلي على أكمل وجه

ب. حوكمة البنك:

الجدول (13-2): احصائيات فقرات المحور الثاني

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	الترتيب
		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما				
تعمل الادارة على اعداد دليل لحوكمة البنك	تك	3	3	7	17	0	3.27	1.015	**محايد**	**12**
	%	10.0	10.0	23.3	56.7	0.0				
يتم توزيع المسؤوليات وفق قوانين واجراءات لعمل الداخلي للبنك	تك	4	4	11	11	0	2.97	1.033	**محايد**	**14**
	%	13.3	13.3	36.7	36.7	0.0				
تسعى الادارة باستمرار لتطوير الانظمة و القوانين حسب متطلبات العمل و السياسات البنكية	تك	3	2	12	10	3	3.27	1.081	**محايد**	**13**
	%	10.0	6.7	40.0	33.3	10.0				
تتولى الادارة نشر دليل الحوكمة في موقعها الالكتروني للاطلاع عليه من طرف الجمهور	تك	1	0	16	12	1	3.40	0.724	**موافق**	**09**
	%	3.3	0.0	53.3	40	3.3				
يلتزم البنك بالافصاح عن القوائم المالية في الوقت المناسب وبكل شفافية	تك	1	2	14	12	1	3.33	0.802	**محايد**	**11**
	%	3.3	6.7	46.7	40.0	3.3				
يضمن اطار حوكمة الشركات معاملة متكافئة لكافة أصحاب المصالح	تك	0	2	10	17	1	3.57	0.679	**موافق**	**05**
	%	0.0	6.7	33.3	56.7	3.3				
يحق لاصحاب المصالح الاطلاع والمعرفة الكاملة للشؤون الداخلية للبنك	تك	1	1	7	20	1	3.63	0.765	**موافق**	**02**
	%	3.3	3.3	23.3	66.7	3.3				

يسعى مجلس الادارة لحماية قانون أصحاب المصالح	تك	1	0	11	17	1	3.57	0.728	محايد	06
	%	3.3	0.0	36.7	56.7	3.3				
يتحمل مجلس الادارة المسؤولية الكامل امام البنك واصحاب المصالح	تك	0	3	13	13	1	3.40	0.724	موافق	08
	%	0.0	10.0	43.3	43.3	3.3				
يعمل مجلس الادارة على نظام الرقابة الداخلية و يتاكد من مدى فعالية تطبيقه	تك	0	2	11	16	1	3.53	0.681	موافق	07
	%	0.0	6.7	36.7	53.3	3.3				
يصادق مجلس الادارة على نظام الرقابة الداخلية ويتأكد من مدى فعالية تطبيقه	تك	1	4	9	14	2	3.40	0.932	موافق	10
	%	3.3	13.3	30.0	46.7	6.7				
يلتزم كافة اعضاء مجلس الادارة بميثاق اخلاقيات العمل والموافقة عليه ويتم نشره للجمهور	تك	0	3	8	16	3	3.63	0.809	موافق	03
	%	0.0	10.0	26.7	53.3	10.0				
لاصحاب المصالح الحق في الحصول على المعلومات المالية بصفة دورية عن أداء البنك	تك	0	3	9	15	3	3.60	0.814	موافق	04
	%	0.0	10.0	30.0	50.0	10.0				
يلتزم البنك بالافصاح عن الالتزام بمبادئ الحوكمة والتطبيق الفعال لآلياتها	تك	0	2	3	20	5	3.93	0.740	موافق	01
	%	0.0	6.7	10.0	66.7	16.7				
المتوسط الحسابي العام							**3.46**	**0.622**	**عالية**	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS .28 V

يتضح من الجدول أن إجابات الافراد مجتمع الدراسة على العبارات التي تقيس محور حوكمة البنك عالية حيث بلغ متوسط الموافقة ب (3.46) ضمن الفئة **3.4-4.2** و هو مستوى متوسط بناءا على مقياس ليكرت الخماسي مما يدل على أن مجموع افراد الدراسة موافقون بنسبة عالية على مختلف الفقرات التي تقيس مستوى الحوكمة داخل الوكالة البنكية، و قد رتبنا الفقرات من الاولى الى الاخيرة حسب متوسط الاجابة حيث :

- احتلت العبارة رقم28 الترتيب الأول من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي قدره 3.93 و انحدار معياري قدره 0.740 و نسبة موافقة بلغت 16.7+66.7=83.4% وقد كانت موافقة الافراد عالية على التزام البنك بالافصاح عن الالتزام بمبادئ الحوكمة و التطبيق الفعال لأليياتها بكل وضوح كما يضمن لاصحاب الحق الاطلاع على هاته العملية
- احتلت العبارة رقم 16الترتيب الأخير من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي قدره 2.97 و انحدار معياري قدره 1.033 وقد كانت موافقة الافراد متوسطة حول طريقة توزيع المسؤوليات وفق قوانين العمل الداخلي للبنك ، اذ قد يعتمد البنك معايير أخرى في توزيع هاته المسؤوليات مع ما يتماشى وتحقيق اهداف و مصالح البنك.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات الدراسة

سنحاول في هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة من خلال عرض وتحليل نتائج الانحدار البسيط وذلك للتأكد من صحة الفرضية الموضوعة ونقوم بمناقشة هذه الفرضية اعتمادا على هذه النتائج.

أ. اختبار الفرضية الرئيسية

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمراجعة الداخلية على تفعيل حوكمة الشركات ببنك القرض الشعبي الجزائري ، عين تموشنت عند مستوى الدلالة ($\alpha 0.05$)

H1 : يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمراجعة الداخلية على تفعيل حوكمة الشركات ببنك القرض الشعبي الجزائري عين تموشنت عند مستوى الدلالة ($\alpha 0.05$)

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط للتحقق من وجود تأثير ذو دلالة إحصائية.

النموذج القياسي:

$$Y=B0 + B1X1$$

حيث:

Y : حوكمة الشركات (المتغير التابع)

X : المراجعة الداخلية (المتغير المستقل)

B0.B1 : معاملات الانحدار.

الجدول (14-2): حساب معامل التوزيع

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	Ddl	Signification
المراجعة_الداخلية	,183	30	,012	,912	30	,017
حوكمة_االبنك	,126	30	,200*	,954	30	,001

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS .28 V

بما أن عدد أفراد العينة يساوي 30 فإننا نأخذ معامل Kolmogorov-Smirnov بعين الاعتبار، نلاحظ أن العينة تتوزع توزيعا طبيعيا على مستوى الدلالة 0.01 بالنسبة للمتغير المستقل (المراجعة الداخلية) وعلى مستوى المتغير التابع (حوكمة البنك) ، أي يمكننا مواصلة الدراسة.

الجدول (15-2): معاملات الانحدار للفرضية الرئيسية

قيمة الارتباط R	معامل R^2	معدل التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	F قيمة	مستوى الدلالة sig

0.712	0.699	بين المجموعات	3,337	0,477	12	3,234	0,000
		داخل المجموعات	13,564	0,147	17		
		المجموع	16,901		29		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS V .28

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الإرتباط و التي تقيس درجة الإرتباط بين المتغير التابع "حوكمة البنك" و المتغير المستقل " التدقيق الداخلي" حيث تشير R الى قوة الارتباط بين المتغيرين والتي تساوي 71.2%وهي درجة إرتباط عالية، كما أن معامل التحديد R2 يشير إلى أن المتغير المستقل "التدقيق الداخلي" يفسر 69.9% من التباين الحاصل في المتغير التابع حوكمة البنك.

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى أن مستوى الدلالة 0,000 sig أقل من 0.05 وعليه نقول أنه **يوجد دلالة معنوية بين المتغيرين**

الجدول (16-2): تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط

المتغير التابع	النموذج	معاملات المعادلة	معامل Bêta	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig
حوكمة البنك	الجزء الثابت	2,912		8,819	0,000
	المراجعة الداخلية	0.877	0,344	3,622	0,000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS V .28

يبين الجدول أعلاه أن نتائج نموذج الإنحدار إيجابية من خلال المعادلة والذي يعني وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين المراجعة الداخلية و حوكمة الشركات حيث بلغ معامل الانحدار للمراجعة الداخلية 0.877 الذي يعني التغيير في قيمة المتغير المستقل "المراجعة الداخلية" بوحدة واحدة يقابله التغير بمقدار 0.877من المتغير التابع "حوكمة لبنك".

كما أن قيمة t المحسوبة تساوي 3,622 وهي موجبة وكما بلغت القيمة الإحتمالية 0,000 sig وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن التدقيق الداخلي هو متغير مفسر لحوكمة البنك وبالتالي نقول أنه **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي على حوكمة البنك على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري –عين تموشنت-**

حيث يلعب التدقيق الداخلي دورًا حيويًا في حوكمة البنك من خلال ضمان الامتثال للسياسات والإجراءات، وتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وتحديد المخاطر المحتملة. يساعد التدقيق الداخلي في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يعزز الثقة بين البنك وأصحاب المصلحة ويضمن اتخاذ قرارات مستنيرة ومستدامة. و منه نستنتج أن الفرضية الرئيسية **مقبولة و ذلك وفق المعادلة التالية:**

Y= 2,912 + 0,877X (المراجعة الداخلية))

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، قمنا بدراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري لاستكشاف دور التدقيق الداخلي في حوكمة البنك. أظهرت النتائج أن التدقيق الداخلي يلعب دورًا محوريًا في تعزيز الشفافية، الامتثال، وإدارة المخاطر داخل البنك. من خلال تقييم الأنظمة الداخلية وتحديد النقاط الحرجة، يسهم التدقيق الداخلي أو المراجعة الداخلية في تحسين العمليات واتخاذ القرارات المستنيرة، مما يعزز الثقة لدى أصحاب المصلحة.

نتائج الدراسة:

قمنا بطرح فرضية متعلقة بموضوع البحث، وبعد تحليلها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي توصلنا الى النتائج التالية:

- يوجد أثر دو دلالة احصائية بين التدقيق الداخلي و حوكمة البنك حيث كانت قيمة معامل الإرتباط و التي تقيس درجة الإرتباط بين المتغير التابع "حوكمة البنك" و المتغير المستقل " التدقيق الداخلي" حيث تشيرR الى قوة الارتباط بين المتغيرين والتي تساوي 71.2%وهي درجة إرتباط عالية، كما أن معامل التحديد R2 يشير إلى أن المتغير المستقل "التدقيق الداخلي" يفسر 69.9% من التباين الحاصل في المتغير التابع حوكمة البنك.

الخاتمة

الخاتمة

ركزنا من خلال دراستنا على ابراز دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات حيث جاء الاهتمام
بالمراجعة الداخلية كآلية من الآليات التي تدعم وتفعل بها حوكمة الشركات عقب الفضيحة الأمريكية وأزمة
جنوب شرق أسيا فقد جاءت المراجعة الداخلية لدعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية والحقائق لكل
أصحاب المصالح والمساهمة في تفعيل حوكمة قرارات المسيرين.

وفي هذا الإطار سعينا من خلال دراستنا الإحاطة بمدخل من مداخل الإدارة الحديثة حوكمة الشركات والتركيز على الآلية التي تطبق بها المراجعة الداخلية ، وقد حاولنا من خلال تناولنا لموضوع "دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات" معالجة إشكالية البحث والتي تتضمن: كيف يمكن للمراجعة الداخلية أن تساهم في تفعيل حوكمة الشركات؟. وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وبناءا على تم تقديم مجموعة من التوصيات

التوصيات:

بناءً على نتائج هذه الدراسة، نقدم التوصيات التالية لتعزيز دور التدقيق الداخلي في حوكمة البنك:

- **تعزيز استقلالية دائرة التدقيق الداخلي** وذلك بضمان استقلالية دائرة التدقيق الداخلي عن الإدارة التنفيذية لتعزيز موضوعيتها وحيادها في عمليات التقييم.
- **تطوير مهارات المدققين الداخليين** من خلال توفير برامج تدريبية مستمرة للمدققين الداخليين لتعزيز مهاراتهم ومعرفتهم بأحدث الممارسات والمعايير الدولية.
- تبني أدوات وتقنيات تدقيق حديثة مثل تحليلات البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي لتحسين فعالية وكفاءة عمليات التدقيق.
- تحسين قنوات التواصل بين دائرة التدقيق الداخلي والإدارة العليا لضمان تنفيذ توصيات التدقيق بشكل فعّال.
- إنشاء نظام رقمي لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن تقارير التدقيق الداخلي لضمان تحسين الأنظمة والعمليات بشكل مستمر.
- **زيادة وعي الموظفين بأهمية التدقيق الداخلي:**
  - تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لزيادة وعي الموظفين بأهمية التدقيق الداخلي ودوره في تعزيز الحوكمة.

.

قائمة المراجع

الكتب :

1. أحمد على جعفر، حوكمة الشركات ، ط ،1دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ،2014.

2. بشرى نجم عبد اي المشهداني، دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد ،26العراق، ،2009.

3. جمعة ،احمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع/الأردن، 2005

4. الصبان محمد سمير وآخرون، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996 .

5. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، ط 2، الدر الجامعية، مصر، 2007.

6. عبد الصبور عبد القوى علي المصري, التنظيم القانوني لحوكمة الشركات, مكتبة القانون والاقتصاد, الرياض, ط1, 2012.

7. علاء فرحان طالب, ايمان شيحان المشهداني, الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2011.

8. علي عبد الغني اللايذ، يونس عليان الشوبكي وأخرون، اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، مجلة التقدني، المجلدد ،26العددد ،04جامعدة الشدرق الاوسط الأردن ، 2013.

9. لطفي أمين السيد أحمد، المراجعة الدولية وعولمة رأس المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2005 .

10. ماجد إسماعيل أبو حمام, اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية, رسالة ماجستير, الجامعة الإسلامية غزة, 2009.

11. محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة و معاييرها-مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، مصر، جوان 2007 .

12. نصر علي عبد الوهاب, شحاتة السيد شحاتة, مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2007.

المقالات:

13. أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات و اطرافه في اطار منظومة حوكمة الشركات، مداخلة في المؤتمر العربي الأول حول: التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات

14. خالد الخطيب، عصام قريط، مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها "حالة الاردن ومصر،" ورقة بحث، المؤتمر الثالث للحوكمة، القاهرة، ،2009.

15. علي خلف كاطع الجبوري، موثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية إتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة ذى فار، المجلد ،12العدد ،3الناصرية، ،2017.

16. عمر اقبال توفيق المشهداني، تدقيق التحكم المؤسسي في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02 ،2012 .

17. نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن،. 2003 .

المذكرات :

18. رابح عبد المجيدٌ، دور المراجعة الداخل ةٌ ف تفع لٌ حوكمة الشركات، مذكرة تخرج ضمن متطلبات ن لٌ شهادة ماستر أكاد يميٌ ،ً شعبة علوم مالية ومحاسبة، ، جامعة مستغانم، 2019 / 2020 .

19. شعباني لطفي ،" المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين التسيير "، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003 /2004.

20. كنزة عبابسة، متطلبات إرساء الحوكمة في القطاع البنكي الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصاديدة، تخصص مالية، جامعة أم البواقي، ،2017.

21. ليندة صدولي، أثر جودة المراجعة في تضييق فجوة التوقعات بين المراجع الخارجي ومستخدمي القوائم المالية، مذكرة مقدم يدخل ضدمن متطلبدات نيدل شدهادة الماسدتر، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، ،2013.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عين تموشنت -بلحاج بوشعيب-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة و جباية

استبيان

السادة والسيدات، إطارات و موظفي بنك القرض الشعبي الجزائري:

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي صمم لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في المالية و المحاسبة تخصص محاسبة و جباية بعنوان:" **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات- دراسة ميدانية على مستوى القرض الشعبي الجزائري** "، ونحيطكم علما ان الإجابات المقدمة من طرفكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي و فقط .

نشكركم جزيل الشكر على مساهمتكم الجادة في الإجابة على العبارات المرفقة ، فمشاركتكم ضرورية ورأيكم عامل أساسي

من عوامل نجاحها.

ولكم منا فائق الشكر والتقدير

الرجاء التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة:

الجزء الأول: البيانات الشخصية:

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن: من16 - 25سنة ☐ بين 26 - 35 سنة ☐

بين 36 -45 سنة ☐ 46 فأكثر ☐

المستوى التعليمي: الابتدائي ☐ المتوسط ☐ الثا☐

التكوين المهني ☐ الجامعة ☐

☐ ☐

الخبرة: **أقل من 4 سنوات** **4 - 10 سنوات**

11-15 سنة **أكثر من 15سنة**

الجزء الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: المراجعة الداخلية

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موا فق	محا يد	موا فق	موا فق تماما
01	يقوم المدقق الداخلي للبنك بعمله بكل موضوعية.					
02	يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية داخل البنك.					
03	يلتزم المدقق الداخلي بمعايير الأداء خلال القيام بمهامه داخل البنك					
04	يقوم المدقق الداخلي بتقديم الخدمات الاستشارية لسير عمل البنك					
05	يساهم المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر الخاصة بالخدمات البنكية					
06	يقوم المدقق الداخلي بعملية فحص لكافة العمليات التي يقوم بها البنك					
07	تعمل إدارة التدقيق الداخلي على إخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية					
08	يتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي بالبنك الوسائل المادية والبشرية الضرورية لتحسين أداء وظيفة التدقيق الداخلي.					
09	يتميز نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة بدقة المعلومات المحاسبية والمالية المتحصل عليها					
10	يتميز نظام الرقابة الداخلية بالتحديث الدوري وفق متطلبات التغير في السياسات المحاسبية والمالية					
11	تعمل لجنة التدقيق على التأكد من مدى التزام البنك بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.					
12	تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من ملاءمة وسلامة نظام الرقابة الداخلي و تطويره بما يواكب التطور الحاصل في عمليات وأنشطة البنك.					
13	تقوم لجنة التدقيق بمهام الإشراف على إعداد القوائم المالية مما يؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة على مستوى البنك.					
14	يتم إجراء عملية متابعة لضمان تطبيق التوصيات التي يقدمها المدقق الداخلي.					

المحور الثاني: حوكمة البنك

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
15	تعمل الإدارة على إعداد دليل لحوكمة البنك					
16	يتم توزيع المسؤوليات وفق قوانين وإجراءات العمل الداخلي للبنك.					
17	تسعى الإدارة باستمرار لتطوير الأنظمة والقوانين حسب متطلبات العمل والسياسات البنكية.					
18	تتولى الإدارة نشر دليل حوكمة البنك في موقعها الالكتروني للاطلاع عليه من طرف الجمهور.					
19	يلتزم البنك بالإفصاح عن القوائم المالية في الوقت المناسب وبكل شفافية.					
20	يضمن إطار حوكمة الشركات معاملة متكافئة لكافة أصحاب المصالح					
21	يحق لأصحب المصالح الاطلاع والمعرفة الكاملة للشؤون الداخلية للبنك.					
22	يسعى مجلس الإدارة لحماية حقوق أصحاب المصالح.					
23	يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة أمام البنك وأصحاب المصالح					
24	يعمل مجلس الإدارة على وضع الأهداف والخطط اللازمة لعمل البنك والسهر على متابعة تنفيذها .					
25	يصادق مجلس الإدارة على نظام الرقابة الداخلية ويتأكد من مدى فعالية تطبيقه .					
26	يلتزم كافة أعضاء مجلس الإدارة بميثاق أخلاقيات العمل والموافقة عليه و يتم نشره للجمهور .					
27	لأصحاب المصالح الحق في الحصول على المعلومات المالية بصفة دورية عن أداء البنك					
28	يلتزم البنك بالإفصاح عن الالتزام بمبادئ الحوكمة و التطبيق الفعال لآلياتها					

نشكركم على حسن تعاونكم